



تقرير حالة الحريات الإعلامية في العالم العربي أيار / مايو 2016

257 انتهاكا وقعت على الإعلاميين في أيار الماضي

شبكة "سند": مقتل 3 إعلاميين في العراق واليمن

- اختفاء 11 صحفياً في اليمن على يد "الحوثيين" وآخر في مصر
- الانتهاكات الجسيمة تسجل أعلى معدلاتها منذ بداية العام 2016 بمعدل 39.3% من مجموع الانتهاكات ..
- ارتفاع الاعتداء على الحق في السلامة الشخصية مؤشر على قيام الأجهزة الأمنية المكلفة في إنفاذ القانون باستخدام القوة المفرطة في الاعتداء على الصحفيين ..
- "سند" تحذر من استمرار حرمان عدد من الصحفيين المعتقلين في السجون المصرية من العلاج اثر إصابتهم بأمراض مزمنة ..

مقدمة:

فقد ثلاثة إعلاميين حياتهم خلال مايو/ أيار الماضي، حيث أقدم تنظيم "داعش" على قتل أحد الفنيين في شبكة الإعلام العراقي بطريقة الذبح، إضافة إلى مقتل صحفي أثناء تغطيته للمعارك بين قوى الجيش وتنظيم "داعش"، وذلك برصاص التنظيم، بينما فقد صحفي يمني حياته خلال تغطيته للمعارك التي دارت بين مسلحي الحوثي وقوات الجيش الوطني والمقاومة.

وتعرض 12 إعلامياً وصحفياً للإخفاء القسري، منهم 11 صحفياً في اليمن من قبل جماعة "الحوثي"، وصحفي في مصر تمكنت عائلته من رؤيته بعد شهرين على اختفائه في أحد السجون المصرية.

وارتفع عدد الصحفيين الذين فقدوا حياتهم منذ مطلع العام الحالي إلى 13 صحفي، فيما بلغ عدد الإعلاميين الذين فقدوا حياتهم منذ عام 2012 وحتى إصدار هذا التقرير إلى 250 صحفياً، حسب إحصائيات شبكة "سند".



 \vdash



وفي حالات القتل فقد أقدم تنظيم "داعش" على قتل الصحفي "طلال أبو أيمان" الذي يعمل فنيا في الكادر الهندسي لشبكة الإعلام العراقي في نينوى، وذلك بعد خمسة أشهر من اختطافه من منزله في حي القاهرة بالموصل، وقد سلم التنظيم جثته لذويه وقد فصل رأسه عن جسده نحرا في حين منع التنظيم أي إثارة للموضوع وتوعد أسرته في حال كشفت الأمر.

وفقد المصور التلفزيوني المستقل "عبدالله عودة" حياته أثناء تغطيته لمعارك غرب العاصمة العراقية بغداد برصاص مسلحي تنظيم "داعش" حيث بدأت القوات العراقية معركة واسعة لاقتحام مدينة الفلوجة لتحريرها من سيطرة التنظيم.

وفي اليمن؛ فقد مراسل موقع "مأرب برس" الإخباري "عبدالله عزيزان" حياته خلال تغطيته للمعارك التي دارت بين مسلحي الحوثي وقوات الجيش الوطني والمقاومة في منطقة بيحان بشبوة، حيث أدانت المديرة العامة لليونسكو إيرينا يوكوفا مقتل عزيزان داعية كافة الأطراف في اليمن إلى تنفيذ التزاماتها القانونية المتمثلة بحماية الصحفيين كما هو منصوص عليها في كل من اتفاقيات جنيف وقرار مجلسالأمن رقم 2222.

وفي حالات إختفاء الصحفيين فقد أعلنت أسر 10 صحفيين يمنيين مختطفين في أحد معتقلات ميليشيات الحوثي بصنعاء، اختفاءهم بشكل مفاجئ بعد 18 يوماً من إضرابهم عن الطعام نظراً لاستمرار اختطافهم وتعرضهم لمعاملة سيئة من قبل مسلحي الجماعة، بينما اختطف مسلحون مجهولون الصحفي في وكالة الأنباء اليمنية ـ سبأ "عبدالكريم الشعباني" من أمام منزله.

وتمكن الصحفي في جريدة البديل "صبري أنور" في العاشر من مايو/ أيار الماضي من رؤية الشمس بعد اختفاءه قسريا لأكثر من شهرين في السجون المصرية، وتمكن أيضا من رؤية عائلته التي سمح لها باللقاء به لدقائق معدودة.

ولاحظ التقرير ارتفاعاً غير مسبوق في نسبة الانتهاكات الجسيمة التي وصلت نسبتها من المجموع العام للانتهاكات 39.3%، حيث كانت قد بلغت في أبريل الماضي 24%، بينما سجلت 27.4% في مارس، و26% في فبراير و27.3% في يناير العام الحالي، وذلك بارتفاع ملحوظ عن معدلاتها بنحو 12%.

ويعتقد الباحثون إلى أن الارتفاع في الاعتداء على هذا الحق مؤشر على قيام الأجهزة الأمنية المكلفة في إنفاذ القانون باستخدام القوة المفرطة في الاعتداء على الصحفيين خاصة ما حصل في العراق ومصر من اعتداءات جسيمة وممنهجة وواسعة النطاق، إضافة إلى اعتداءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين الفلسطينيين، وذلك خلال تغطية الإعلاميين للتظاهرات الاحتجاجية وتواجدهم في أماكن التجمع السلمي.

ورصد التقرير في مايو/ أيار 78 حالة منها 57 حالة فردية و21 حالة جماعية، وتعرض لها 102 صحفي و8 مؤسسات إعلامية.



2

Email: info@cdfj.org , Website: www.cdfj.org



وتضمنت الحالات المرصودة (36) نوعاً وشكلاً من الانتهاكات، بلغ أعلاها انتهاك المنع من التغطية، الإصابة بجروح، الاعتدائين الجسدي واللفظي والحرمان من العلاج.

وسجل التقرير ادعاءات ومسؤوليات تقع على 13 جهة قامت بالاعتداء على الصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الإعلامية خلال مايو/ أيار الماضي، ومن بين 78 حالة اعتداء على إعلاميين ومؤسسات إعلامية وثقتها الشبكة ظلت الأجهزة الأمنية في دول العالم العربي تحتل المرتبة الأولى وبمعدل مستقر من مجموع الحالات بواقع 28 حالة.

وحلت في المرتبة الثانية من الجهات المنتهكة، انتهاكات المؤسسات القضائية بواقع 13 حالة، واستقرت للشهر الثاني على التوالي في المرتبة الثالثة انتهاكات يتحمل مسؤوليتها كلاً من وزارات ومؤسسات حكومية وانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الصحفيين الفلسطينيين بواقع 8 حالات لكل واحد منهما.

وفي سوريا؛ رحبت شبكة "سند" بالإفراج عن ثلاثة صحافيين مستقلين إسبان كانوا قد خطفوا من قبل فصائل مسلحة في حلب منذ نحو عشرة أشهر حين كانوا يعدون تحقيقا استقصائيا وهم خوسيه مانويل لوبيز، وانخيل ساستري، وأنتونيو بامبلييغا.

وفي العراق؛ أشار التقرير إلى استمرار تعمد الأجهزة الأمنية باستهداف الصحفيين بشكل ممنهج وواسع النطاق أثناء قيامهم بتغطية التظاهرات الاحتجاجية، وهو ما حصل في العشرين من مايو الماضي عندما استهدفت عناصر الأمن الصحفيين لدى قيامهم بتغطية التظاهرات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاحات السياسية.

ووثق الباحثون في شبكة "سند" اعتداءات ممنهجة وواسعة النطاق تعرض لها الصحفيون العراقيون في العشرين من مايو الماضي أثناء تغطيتهم لتجمع ضم آلاف المتظاهرين في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد، للمطالبة بالإصلاحات السياسية رافعين شعارات مناهضة للحكومة العراقية، حيث قام المتظاهرون بعبور جسر الجمهورية بهدف اقتحام المنطقة الخضراء الذي يوجد فيها مقر الحكومة العراقية الذي تم اقتحامه أيضا من قبل عدد من الشبان كما ظهر في العديد من المقاطع المصورة التي تداولاتها الوسائل الإعلامية والمواقع الإلكترونية.

ورداً على المتظاهرين قامت القوات الأمنية المكلفة بتأمين المنطقة الخضراء بقمعهم باستخدام القنابل المسيلة للدموع والماء الساخن لتفريقهم، بالإضافة إلى إطلاق الرصاص المطاطي والرصاص الحي.

وكان في مقدمة المصابين في هذه التظاهرة عدد من الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام الذين كانوا يقومون بتغطية وقائع التظاهرة ومن ثم قمعها، حيث شوهد تعرض عدد من المصورين لحالات





اختناق أثناء تواجدهم في زوايا بعيدة تجمع المتظاهرين، كما استهدفت عناصر الأمن الصحفيين بالإصابة المباشرة بالغاز والرصاص الحي.

واستطاع الباحثون في شبكة "سند" من رصد وتوثيق 25 انتهاكا في ذلك اليوم، ووقعت على 10 صحفيين أثناء تغطيتهم لأحداث تلك التظاهرة.

ويعتقد الباحثون في "سند" أن الدولة العراقية وأجهزتها الأمنية تتحمل ما نسبته 93.5% من الانتهاكات في القانون الدولي، كما أنها مسؤولة تجاه الانتهاكات التي ارتكبتها جهات غير حكومية ووصلت معلومات إلى علمها لكنها لم تتحرك بإجراء التحقيق فيها أو مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات حيث خالفت التزاماتها الدولية في عدد من الحقوق أبرزها الاعتداء على الحق في السلامة الشخصية، فيما يتحمل تنظيم "داعش" ما نسبته 4.3% من الانتهاكات ويجرم عليها أمام القانون الدولي بحسب قرار مجلس الأمن رقم 2222، حيث ارتكب مخالفة لأسمى الحقوق الإنسانية اللصيقة بالتعدي على الحق في الحياة.

ويواصل الاحتلال الإسرائيلي اعتقال الصحفيين الفلسطينيين تعسفياً، وحجزهم في سجونه بقرارات غير عادلة تصدر عن محاكم الاحتلال تتضمن أحكاماً عالية بالسجن، فيما يرزح بعض المعتقلين من الصحفيين رهن التوقيف أو الاعتقال الإداري دون محاكمة.

ويعتقل الاحتلال في سجونه 19 صحفيا فلسطينيا هم؛ محمود موسى عيسى، أحمد خضير البيتاوي، محمد قدومي، على العويوي، مصعب قفيشة، صلاح عواد، وليد خالد على، أحمد الصيفي، أمجد سمحان، محمد عطا، همّام عتيلي، سامر أبو عيشة، مجاهد السعدي، قتيبة قاسم، سامي الساعي حازم ناصر، سماح دويك، وعمر نزال، وحسن الصفدي.

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد أفرجت يوم 19 مايو من سجن نفحة الإسرائيلي عن الصحافي الفلسطيني الأسير محمد القيق، إثر انتصاره وإبرام صفقة في شهر فبراير/ شباط الماضي، تقضى بإنهاء إضرابه والإفراج عنه.

ولا تزال سلطات الاحتلال تمنع الصحفي "نصر أبو فول" من السفر لتلقي العلاج الإشعاعي والكيمياوي حيث يعاني من ورم في الدماغ، وقد منع من الخروج من قطاع غزة للسفر ثلاث مرات كان آخرها في الثامن من مارس الماضي.

وفي مصر؛ يتعرض الصحفيون والإعلاميون للشهر الثاني على التوالي إلى اعتداءات ممنهجة وواسعة النطاق أثناء قيامهم بتغطية التظاهرات والأحداث العامة، إضافة إلى الاستخدام المتعسف للسلطات الأمنية داخل السجون التي يتواجد بها حالياً العشرات من السجناء من الصحفيين على خلفية عملهم الإعلامي.





ووثق التقرير تداعيات اقتحام مبنى نقابة الصحفيين المصريين في الأول من مايو الماضي، وتوقيف صحفيين كانا داخل مقر النقابة، الأمر الذي أدى إلى احتجاج كبير للصحفيين على ما أقدمت عليه الأجهزة الأمنية باقتحام مقر نقابتهم.

ولاحظ الباحثون في شبكة "سند" عودة ما يعرف تسميته بـ"البلطجية" الذين يقفون مع العناصر الأمنية في ردع الصحفيين عن التغطية، كما قام هؤلاء "البلطجية" بالاعتداء الممنهج على الصحفيين في الرابع من مايو عندما قررت النقابة تصعيد احتجاجها على اقتحام مقرها وسط القاهرة، الأمر الذي أدى إلى تعرض صحفيين للمعاملة المهينة والإصابة بجروح في اعتداءات ممنهجة وقعت أمام أعين رجال الأمن دون التدخل لحماية الصحفيين من هذه الاعتداءات الأمر الذي تتحمل مسؤوليته الدولة.

وحذرت شبكة "سند" من استمرار الأسلوب الجماعي المتعمد في حرمان السجناء من الصحفيين الذين يعانون من أمراض مزمنة من العلاج، وقد وثق التقرير أربع حالات رفضت بها إدارة السجون من قبول طلبات أربع صحفيين للعلاج من أمراض مزمنة، إحدى هذه الطلبات استمر لمدة عام دون الموافقة ما يعد انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان.

وقد شكى الصحفيون الأربعة خلال أيار الماضي من حرمانهم من العلاج، حيث دخل الصحفي بشبكة رصد "سامحي مصطفى" في إضراب عن الطعام بسبب قيام إدارة سجن العقرب بمنعه من تلقي العلاج، وشكى مراسل مصر 25 "مصعب حامد" المعتقل بسجن برج العرب من رفض طبيب السجن إجراء عمليه حشو لضرسه الملتهب منذ شهرين، فيما شكى المصور "كريم مصطفى" والقابع في سجن برج العرب منذ أكثر من ألف يوم حبسا احتياطيا من غياب الرعاية الصحية ما أصابه بالعديد من الأمراض المزمنة.

وشكى الصحفي بموقع البداية "يوسف شعبان" والصادر ضده حكم بالحبس عام و 3 شهور في القضية المعروفة إعلاميا باسم قضية "قسم الرمل" من صعوبات صحية داخل محبسه، وعدم إجراء أية فحوصات أوتحاليل طبية له، وتعنت إدارة السجن في نقله للمستشفى بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها نقابة الصحفيين.

ووثقت "سند" في الرابع من مايو 29 انتهاكاً تعرض لها 9 صحفيين، واعتبرها الباحثون أنها وقعت في إطار حالة جماعية واحدة، حيث اعتدى عدد من "البلطجية" المتواجدين بشارع عبد الخالق ثروت بمحيط نقابة الصحفيين على الصحفيين خلال توافدهم لمقر النقابة، وقد اعتدى البلطجية بالضرب بالأيدى والألفاظ النابية واتهامات بالخيانة لأعضاء مجلس النقابة وسط وجود عدد من قوات الأمن.

ويلفت التقرير إلى أن الاعتداء على الحق في السلامة الشخصية في مصر جاء متساوياً مع الاعتداء على الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام، ما يشير إلى الاستخدام المفرط للقوة تجاه الصحفيين.





ومن المسائل التي تشكل خطراً كبيراً على حرية التعبير والإعلام في مصر ما وافقت عليه لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس النواب المصري خلال اجتماعها في العاشر من مايو على اقتراح مشروع قانون بشأن مكافحة الجريمة الإلكترونية، المقدم من ضابط الاستخبارات الحربية السابق، البرلماني تامر الشهاوي، وإحالته إلى لجنة مشتركة من لجنتي الشؤون التشريعية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث يشرع القانون حال المصادقة عليه الحبس المؤبد وتصل عقوبته إلى الإعدام لمرتكبي "الجرائم الإلكترونية".

ويعتقد الباحثون أن الأجهزة الأمنية المصرية المكلفة بإنفاذ القانون تتحمل مسؤولية ما نسبته 32% من الانتهاكات، من الانتهاكات، فيما تتحمل المؤسسات الحكومية مباشرة ما نسبته 10.6% من الانتهاكات، والسلطات القضائية 17%.

وتستمر شبكة المدافعين عن حرية الإعلام في العالم العربي "سند" والتي يتولى إدارتها مركز حماية وحرية الصحفيين، في إصدار تقريرها الشهري المعتاد، والذي يرصد ويوثق الانتهاكات والاعتداءات التي يتعرض لها الإعلاميون بسبب عملهم ونشاطهم الإعلامي.

وتم رصد وتوثيق الاعتداءات على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية في 10 دولة عربية وهي: الأردن، السودان، سوريا، السعودية، العراق، فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، لبنان، مصر، المغرب واليمن، بالإضافة إلى انتهاكات سلطات وقوات الاحتلال الإسرائيلي.

الانتهاكات الجسيمة ..

لاحظ التقرير ارتفاعاً غير مسبوق في نسبة الانتهاكات الجسيمة التي وصلت نسبتها من المجموع العام للانتهاكات 39.3%، حيث كانت قد بلغت في أبريل الماضي 24%، بينما سجلت 27.4% في مارس، و26% في فبراير و27.3% في يناير العام الحالي، وذلك بارتفاع ملحوظ عن معدلاتها بنحو 12%.

ولم يثبت للباحثين في الشبكة أن تعرض أحد مرتكبي هذه الانتهاكات للعقاب أو التحقيق والمساءلة في الانتهاكات التي قام بارتكابها ومست الحقوق الإنسانية للصحفيين بسبب عملهم الإعلامي.

الانتهاكات الجسيمة					
%	التكرار	نوع وشكل الانتهاك	NO		
31	28	الإصابة بجروح	1		
19	23	الاعتداء الجسدي	2		
16	14	الحرمان من العلاج	3		
5	12	الاختطاف والاختفاء القسري	4		
5	10	التوقيف والاعتقال التعسفي	5		
3	5	الاستهداف المتعمد بالإصابة	6		



9

Phone: +962 -6- 5160820/5, Fax: +962 -6- 5602785 Email: <u>info@cdfj.org</u>, Website: <u>www.cdfj.org</u>



2	4	السجن	7
2	2	القتل غير العمد	8
2	1	التهديد بالقتل	9
1	1	التعذيب	10
1	1	القتل العمد	11
%39.3	101	مجموع الانتهاكات الجسيمة	
%100	257	المجموع العام للانتهاكات	

ترتيب الدول والمناطق حسب معدلات الانتهاكات

للشهر الثاني على التوالي سجل التقرير أعلى الانتهاكات كماً في مصر وقد حلت بالمرتبة الأولى من بين 10 دول عربية تضمنها تقرير شهر مايو، وذلك رغم انخفاض عدد الانتهاكات عن شهر أبريل الماضي، حيث وثق الباحثون 94 انتهاكاً في مصر وقعت في 36 وبنسبة 36.6% من مجموع الانتهاكات العام.

وحلت الانتهاكات على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين في العراق بالمرتبة الثانية بواقع 46 انتهاكاً وبنسبة 18% من مجموع الانتهاكات، يليها في المرتبة الثالثة الانتهاكات التي وقعت بحق الإعلاميين في اليمن بواقع 35 انتهاكاً وبنسبة 13.6%.

وحلت الاعتداءات على حقوق الإعلاميين من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية بالمرتبة الرابعة بواقع 21 انتهاكاً وبنسبة بلغت 8% من مجموع الانتهاكات، يليها مباشر وبفارق ضئيل الانتهاكات الواقعة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بالمرتبة الخامسة بواقع 19 انتهاكاً وبنسبة 7.4%.

في المرتبة السادسة حلت الانتهاكات في السودان بواقع 15 انتهاكاً وبنسبة 5.8%، يليها في المرتبة السابعة الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام وحقوق الإعلاميين في كل من لبنان وسوريا، وبنسبة 3% لكل واحد منهما.

وجاءت المغرب في المرتبة الثامنة بواقع 6 انتهاكات وبنسبة 2.3%، يليها في المرتبة التاسعة الأردن في 4 انتهاكات وبنسبة 1.5%، وفي المرتبة العاشرة والأخيرة حلت السعودية بانتهاك واحد وبنسبة 0.4% فقط من مجموع الانتهاكات.

قوات وسلطات الاحتلال الإسرائيلي بالمرتبة الثانية بواقع 39 انتهاكاً وبنسبة 10.7% من مجموع الانتهاكات، فيما حلت الانتهاكات التي وثقها التقرير في العراق بالمرتبة الثالثة بواقع 29 انتهاكاً وبنسبة 8%، بينما حلت السودان في المرتبة الرابعة 15 انتهاكاً بنسبة 4% من مجموع الانتهاكات.





وجاءت سوريا في المرتبة الخامسة بواقع 13 انتهاكاً وبنسبة 3.6%، فيما جاءت كل من تونس والجزائر وموريتانيا في المرتبة السادسة معاً بواقع 11 انتهاكاً لكل منها.

وسجل التقرير 7 انتهاكات في اليمن التي حلت في المرتبة السابعة، يليها في المرتبة الثامنة جيبوتي بواقع 5 انتهاكات، ثم الأردن في المرتبة التاسعة 3 انتهاكات، ليبيا ومناطق الضفة الغربية وقطاع غزة في فلسطين في المرتبة العاشرة بواقع انتهاكين في كل منهما، ثم لبنان في الحادي عشرة بواقع انتهاك واحد فقط.

%	عدد الحالات	%	عدد الانتهاكات	الدولة ومكان وقوع الانتهاك	الرتبة
46	36	36.6	94	مصر	1
12.8	10	18	46	العراق	2
7.7	6	13.6	35	اليمن	3
10.2	8	8	21	سلطات الاحتلال الإسرائيلي	4
6.4	5	7.4	19	الضفة الغربية وقطاع غزة	5
3.8	3	5.8	15	السودان	6
1.3	1	3	8	لبنان	7
3.8	3	3	8	سوريا	7
2.5	2	2.3	6	المغرب	8
3.8	3	1.5	4	الأردن	9
1.3	1	0.4	1	السعودية	10
%100	78		257	المجموع	

الحقوق الإنسانية المعتدى عليها حسب شكل ونوع الانتهاك

تسيد الاعتداء على الحق في السلامة الشخصية قائمة الحقوق الإنسان المعتدى عليها والتي تعرض لها الصحفيون خلال أيار/ مايو الماضي، حيث تكرر الاعتداء على هذا الحق 94 مرة بنسبة 36.6% من مجموع الانتهاكات المعتدى عليها.

يلفت التقرير إلى أن الاعتداء على الحق في السلامة الشخصية قد حل للمرة الأولى منذ بداية العام الحالي في المرتبة الأولى من مجموع الانتهاكات الإنسانية المعتدى عليها بحق الصحفيين، ويتضمن الاعتداء الجسدي واللفظي والإصابة بجروح والتهديد بالقتل والإيذاء وغيرها من الانتهاكات الجسيمة.

ويشير الباحثون في "سند" إلى أن الاعتداء على الحق في السلامة الشخصية قد ارتفعت معدلاته بشكل ملحوظ خلال شهري أبريل ومايو الماضيين، حيث ارتفعت نسبته في أبريل ووصلت إلى 24.2% مقارنة بشهر مارس عندما وصلت نسبته إلى 21.5%.



Email: info@cdfj.org , Website: www.cdfj.org



ويعتقد الباحثون إلى أن الارتفاع في الاعتداء على هذا الحق مؤشر على قيام الأجهزة المنية المكلفة في إنفاذ القانون باستخدام القوة المفرطة في الاعتداء على الصحفيين خاصة ما حصل في العراق ومصر من اعتداءات جسيمة وممنهجة وواسعة النطاق، وذلك خلال تغطية الإعلاميين للتظاهرات الاحتجاجية وتواجدهم في أماكن التجمع السلمي.

وتراجع الاعتداء على حرية الرأي والتعبير والإعلام من المرتبة الأولى إلى المرتبة الثانية بواقع 68 انتهاكاً وبنسبة بلغت 26.5%، يليه في المرتبة الثالثة الاعتداء على الحق في الحرية والأمان الشخصى وتكرر 33 مرة وبنسبة بلغت 13% من مجموع الانتهاكات.

وحل في المرتبة الرابعة الاعتداء على الحق في التملك وتكرر 32 مرة بنسبة 12.5%، ثم في المرتبة الخامسة الاعتداء على الحقوق في مجال شؤون القضاء والذي يتمثل عادة بالمحاكمات غير العادلة وتكرر 12 مرة بنسبة 5%.

في المرتبة السادسة حل الاعتداء على الحق في عدم الخضوع للتعذيب والمعاملة المهينة وتكرر 5 مرات، يليه في المرتبة السابعة الاعتداء على الحق في حرية التنقل والسفر والإقامة وتكرر 4 مرات، ثم في المرتبة الثامنة الاعتداء على الحق في الخصوصية والحق في الحياة وتكرر كل منهما 3 مرات.

وأخيراً حل الاعتداء على الحق في التجمع السلمي بالمرتبة التاسعة وتكرر مرتين، وفي المرتبة العاشرة والأخيرة جاء الاعتداء على الحق في معاملة غير تمييزية حيث سجل التقرير انتهاكاً واحدا على هذا الحق بالتحريض.

ومن المهم الإشارة إلى أن الانتهاكات المنشورة تمثل ما استطاع الباحثون من رصده وتوثيقه، وهذا يعني وجود احتمال كبير لانتهاكات لم يُفصح عنها لأسباب مختلفة، خاصة في بعض دول الخليج، حيث لا يقوم الصحفيون بالإفصاح عن الانتهاكات التي يتعرضون لها، وكذلك لا توجد مؤسسات حقوقية وإعلامية تقوم برصد ما يقع من تجاوزات وقيود على حرية الإعلام.

الرتبة	الحق المعتدى عليه	التكرار	%
1 ال	الحق في السلامة الشخصية	94	36.6
2 ال	الحق في حرية الرأي والتعبير	68	26.5
3	الحق في الحرية والأمان الشخصي	33	13
4 الـ	الحق في التملك	32	12.5
5 الـ	الحقوق في مجال شؤون القضاء	12	5
6 الـ	الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة	5	2
أو ا	أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة		
7 ال	الحق في حرية التنقل والإقامة	4	1.5



9

Email: info@cdfj.org , Website: www.cdfj.org



8	الحق في الخصوصية	3	1
8	الحق في الحياة	3	1
9	الحق في التجمع السلمي	2	0.8
10	الحق في معاملة غير تمييزية	1	0.4
		257	%100

أشكال وأنواع الانتهاكات وعددها ونسبها المئوية

خلال الشهور الخمسة الأولى من العام الحالي 2016 سجلت التقارير الشهرية لشبكة "سند" 1542 انتهاكاً تعرض لها 476 صحفي وصحفية، و119 مؤسسة إعلامية، ووقعت في 448 حالة، منها 316 حالة فردية، و132 حالة جماعية.

ويبين الجدول أدناه عدد الحالات التي تمكن فريق رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين "عين" التابع للشبكة من رصدها وتوثيقها خلال مايو/ أيار الماضي، وعدد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية الذين تعرضوا لانتهاكات، بالإضافة إلى فرز لنوع الحالات بين فردية تعرض لها صحفي واحد أو جماعية تعرض لها صحفيان أو أكثر في الحالة الواحدة، حيث رصد التقرير في مايو/ أيار 78 حالة منها 57 حالة فردية و 21 حالة جماعية، وتعرض لها 102 صحفي و 8 مؤسسات إعلامية، كما يبينه الجدول التالى:

حصيلة ما ورد في التقارير الدورية الشهرية خلال الفترة من 1 يناير ولغاية 31 مايو 2016

حالات	عدد ال	عدد المؤسسات الإعلامية التي	عدد الصحفيين الذين	775	شهر
جماعية	فردية	تعرضت لاعتداءات	تعرضوا للانتهاكات	الانتهاكات	
34	51	17	89	267	يناير
29	79	46	124	351	فبراير
27	46	24	63	303	مارس
21	84	24	98	364	أبريل
21	57	8	102	257	مايو
132	316	119	476	1542	المجموع
4	48				

وتضمنت الحالات المرصودة (36) نوعاً وشكلاً من الانتهاكات، بلغ أعلاها انتهاك المنع من التغطية، الإصابة بجروح، الاعتدائين الجسدي واللفظي والحرمان من العلاج.

الجهات المنتهكة

بعد عياب لانتهاكات تنظيم "داعش" منذ بداية العام الحالي 2016، عاد التنظيم ليرتكب أبشع الجرائم بحق الإعلاميين في إعدام صحفي عراقي في العراق إلى جانب تهديد ذويه بالإيذاء.





وسجل التقرير ادعاءات ومسؤوليات تقع على 13 جهة قامت بالاعتداء على الصحفيين والإعلاميين والمؤسسات الإعلامية خلال مايو/ أيار الماضي، ومن بين 78 حالة اعتداء على إعلاميين ومؤسسات إعلامية وثقتها الشبكة ظلت الأجهزة الأمنية في دول العالم العربي تحتل المرتبة الأولى وبمعدل ثابت من مجموع الحالات بواقع 30 حالة.

وحلت في المرتبة الثانية من الجهات المنتهكة، انتهاكات المؤسسات القضائية بواقع 13 حالة، واستقرت للشهر الثاني على التوالي في المرتبة الثالثة انتهاكات يتحمل مسؤوليتها كلاً من وزارات ومؤسسات حكومية وانتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الصحفيين الفلسطينيين بواقع 8 حالات لكل واحد منهما.

في المرتبة الرابعة حلت الانتهاكات التي ارتكبها مواطنون عاديون في 4 حالات، ثم انتهاكات يتحمل مسؤوليتها كلاً من تنظيمات مسلحة وأخرى مجهولة المصدر أثناء التغطية بالمرتبة الخامسة.

وحلت في المرتبة السادسة انتهاكات كل من تنظيم "داعش"، مجالس نيابية ونقابات في حالتين لكل واحد منهم، يليهم في المرتبة السابعة والأخيرة انتهاكات كل من جماعة الحوثي في اليمن، مجهولي الهوية، أندية رياضية، رجال دين ومؤسسات إعلامية، في حالة واحدة لكل واحد منهم.

	على الشهور	وزعة ع	الات ،	عدد الد			
المجموع	5	4	3	2	1	الجهة المنتهكة	NO
159	28	34	30	28	37	الأجهزة الأمنية	1
18	1	1	7	5	4	جماعة الحوثي في اليمن	2
57	8	12	8	20	9	قوات الاحتلال الإسرائيلي	3
20	1	8	4	3	4	مجهولي الهوية	4
3	2	I		1		تنظیم "داعش"	5
14	3	2	2	4	3	تنظيمات مسلحة	6
21	3	4	4	7	3	مجهولة المصدر	7
7	-	2	2	1	2	مسؤولون ومتنفذون	8
23	4	7	3	3	6	مواطنون عاديون	9
38	8	12	1	9	8	مؤسسات حكومية	10
5		2	1	2		جامعات ومعاهد	11
5	1	1		3	1	أندية رياضية	12
1		-			1	مؤسسات مجتمع مدني	13
3	1	1			2	رجال دين	14
7		2	1	4		رجال أعمال	15







13	2	3		4	4	مجالس نيابية وبرلمانات	16
2	1			1		مؤسسات إعلامية	17
5	2	1		1	1	أحزاب ونقابات	18
50	13	15	10	12		مؤسسات قضائية	19
451	78	105	73	108	85		

الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام في الدول العربية المرصودة لشهر أيار/ مايو 2016

%	التكرار	الحق المعتدى عليه	NO
50	2	الحق في الحرية والأمان الشخصي	1
25	1	الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	2
25	1	الحق في التملك	3
%100	4	المجموع	

وثق برنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على حرية الإعلام "عين" في الأردن، والتابعة لشبكة "سند" حالة واحدة تضمنت باعتقاد الباحثين على انتهاك المضايقة والذي تعرضت له ثلاثة مؤسسات إعلامية.

ويعتقد الباحثون في شبكة "سند" أن الدولة خالفت التزاماتها التعاقدية لثلاث حقوق في القانون الدولي، من خلال الانتهاكات التي تعرض لها ثلاث صحفيين في ثلاث حالات فردية منفصلة، وذلك بالتعدي على الحق في الحرية والأمان الشخصي، وعلى الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام، والحق في التملك، كما تتحمل الأجهزة الأمنية والسلطات القضائية مسؤولية هذه الانتهاكات؛ كالتالي: اعتقال مصور صحيفة الغد "محمد المغايضة" تعسفياً أثناء قيامه بالتغطية الإعلامية بتاريخ 2016/5/5 اعتقلت قوات الأمن المصور في صحيفة الغد اليومية "محمد المغايضة"، وذلك أثناء قيامه بتصوير ملاحقة عناصر الأمن لثلاثة أشخاص مشتبه بارتكابهم جريمة في منطقة "الجويدة"، كما قام الأمن بمعاملته بطريقة مهينة إلى جانب حجز الكاميرا، ورفضت الإفراج عنه إلا بعد معرفة المواد التي قام بتصويرها.

وكان الزميل المغايضة قد أبلغ الأمن بأنه مصور صحفي بصحيفة "الغد"، إلا أن أحد الضباط في الموقع أو عز باعتقاله.





وقام عضو مجلس نقابة الصحفيين الزميل موفق كمال، بإبلاغ مدير شرطة شمال عمان العميد طارق الحباشنة بالإفراج عنه، إلا أن رئيس مركز أمن البيادر المقدم منتصر عبيدات بقي يحتجزه في المركز لفترة بدون مبرر.

وتم الإفراج عن المغايضة بعد ساعات من توقيفه وبعد اتصالات حثيثة أجرتها نقابة الصحفيين الأردنيين ولجنة الحريات فيها مع الجهات المعنية.

ويعتقد الباحثون في شبكة "سند" أن المصور المغايضة تعرض للاعتقال والحجز التعسفي من قبل قوات الأمن، وهو ما يشكل تعدياً على الحق في الحرية والأمان الشخصي، حيث يعرف الاعتقال والحجز التعسفي بأنه "عملية اعتقال أو احتجاز الأفراد في قضايا بحيث لا يكون هناك أي دليل أو اشتباه بقيامهم بأي عمل يخالف القوانين المحلية النافذة، أو لم تكن عملية الاحتجاز جزء من العملية القانونية، وتكون على الأرجح نابعة من تعسف أو لا منطق يحكمها".

وينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة على الحظر المطلق للتقييد التعسفي لحريات الأفراد في المادة التاسعة تحت نص "لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً".

وتنص المادة (8) من الدستور الأردني على أن:

1. لا يجوز أن يقبض على أحد أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته إلا وفق أحكام القانون.

2. كل من يقبض عليه أو يوقف أو يحبس أو تقيد حريته تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه، بأي شكل من الأشكال، أو إيذاؤه بدنيا أو معنويا، كما لا يجوز حجزه في غير الأماكن التي تجيزها القوانين، وكل قول يصدر عن أي شخص تحت وطأة أي تعذيب أو إيذاء أو تهديد لا يعتد به.

ويجد الباحثون أن الحالة تنطوي أيضاً على انتهاكي الحق في التملك من خلال حجز الكاميرا الخاصة بعمل المصور المغايضة، حيث ينص البند (2) من المادة (17) للإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفاً).

ويعرف خبراء ومختصون حقوقيون الحق في التملك على أنه الحق لكل إنسان في أن يكون صاحب ملك، ولا يمكن المس بأملاكه أو أخذها منه دون مصادقة أو دون محاكمة، ويشمل هذا الحق المحافظة على الممتلكات الخاصة به بدون خوف من أن تسلب منه.

حظر النشر في قضية الناطق بإسم الإيتام "علاء الطيبي"

بتاريخ 2016/5/11 أصدر مدعي عام عمان رامي الطراونة كتاباً رسمياً إلى مدير عام هيئة الإعلام د. أمجد القاضي يطلب فيه حظر النشر الإعلامي في القضية المرفوعة من قبل وزراة التنمية الإجتماعية بحق الناطق الإعلامي باسم الأيتام "علاء الطيبي"، والذي تعرض للمحاكمة على





خلفية مساعدة لوجستية قدمها لمعدة ومقدمة برنامج "تابو" منى الطراونة والذي يبث على التلفزيون الأردني.

وأشار الكتاب الصادر عن المدعي العام إلى منع وسائل الإعلام من التعاطي مع القضية بأي جانب من الجوانب ولن يكون بمقدور ها نشر أي شيء يتعلق بها.

وجاء في الكتاب أنه "بناء على كتاب وزارة التنمية الاجتماعية شكلت القضية التحقيقية رقم بحق علاء الطيبي وذلك حول تصريحات له في برنامج (تابو) والذي بث على شاشة التلفزيون الأردةي، ولقد تقرر في القضية التحقيقية ولحسن سير التحقيق فيها حظر نشر أي أخبار أو معلومات عن وقائع القضية أو مسار التحقيق فيها، وذلك عبر أي وسيلة إعلام سواء من الصحف أو المواقع الإلكترونية، لإجراءاتكم بتبليغ ذلك إلى وسائل الإعلام".

وكانت وزارة التنمية الاجتماعية قد قررت في وقت سابق توقيف الناطق باسم الأيتام ومجهولي النسب "علاء الطيبي" عن العمل في الوزارة وإحالته إلى المدعي العام على خلفية تصريحات أدلى بها خلال استضافته ضمن برنامج "تابو" الذي يبث عبر شاشة التلفزيون الأردني.

وأفاد الناطق باسم الأيتام في الأردن (علاء الطيبي) لبرنامج رصد وتوثيق الانتهاكات الواقعة على الإعلام في الأردن "عين" بالقول: "تم التحقيق معي داخلياً في وزارة التنمية الاجتماعية التي أعمل لديها كموظف بعد ظهوري في برنامج (تابو)، وذلك بسبب حديثي في هذا البرنامج عن حقوق مجهولي النسب في الأردن، وقد تم تحويلي إلى لجنة تحقيق أخرى حول ظهوري في وسائل الإعلام، علماً أن العديد من مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام تعلم أني ناشط وناطق إعلامي باسم الأيتام".

وأضاف الطيبي لبرنامج "عين" بقوله: "وجهت وزارة التنمية لي كتاب توقيفي عن العمل، وذلك بعد أن تم نقلي من مديرية عمان الشرقية إلى مديرية عمان الغربية بهدف الضغط كوسيلة لمنعي من الظهور على وسائل الإعلام والتحدث عن حقوق مجهولي النسب والأيتام".

يعتقد الباحثون في شبكة "سند" أن الحالة تنطوي على "المنع من النشر والتوزيع" وهو ما يشكل اعتداء على الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام، وذلك لعدم توافق معايير حظر النشر في كتاب المدعي العام إلى هيئة الإعلام، حيث لا يجيز القانون الدولي لحقوق الانسان حظر النشر، سواء اقترن ذلك بتعليمات حكومية أم من دونها إلا في حالتين بموجب المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على:

1. تحظر بالقانون أية دعاية للحرب.

 تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف.







كما شددت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 34، الفقرة 52، على عدم إلزام الدول الأطراف بفرض حالات حظر قانونية إلا فيما يتعلق بالأشكال المحددة للتعبير، وفي كل حالة تلجأ فيها الدولة إلى تقييد حرية التعبير، يكون من الضروري تبرير حالات الحظر والأحكام المتعلقة بها بشكل يتطابق تماماً خاصة مع البند الثاني من المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي ينص على (لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها).

ولا يوفر الكتاب الصادر عن المدعي العام أي سند قانوني من شأنه تأييد مطلبها بحظر النشر، ولم تعززه بطلب قضائي أو حكم قضائي قام في جوهره على تفحص ودراسة استيفاء الطلب المذكور بالحظر لمتطلبات المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

توقيف الصحفي بجريدة الدستور "أنس صويلح" على خلفية خبر صحفي بتاريخ 2016/5/17 أوقف مدعي عام عمان القاضي رامي الطراونة الصحفي أنس صويلح أسبوعاً في سجن ماركا على خلفية مقال صحفي نشر في جريدة الدستور ومواقع إلكترونية منها موقع جفرا نيوز.

ووافقت المحكمة على إخلاء سبيل الزميل صويلح بناء على كفالة عدلية تقدم بها نقيب الصحفيين الزميل طارق المومني.

وأسند الادعاء العام ضد الزميل صويلح مخالفة المواد 5 و7 والبند (ب) من المادة 47، إضافة إلى البند (د) من المادة 38 من قانون المطبوعات والنشر.

وبالإضافة إلى مخالفة مواد من قانون المطبوعات؛ أسند الادعاء العام ضد صويلح مخالفة المادة 11 من قانون الجرائم الإلكترونية ومخالفة المواد 188 و189 و190 من قانون العقوبات.

وكان صويلح قد أوقف صباح في سجن ماركا بعد قرار المدعي العام بتوقيفه مدة أسبوع على خلفية مقال صحفي للزميل بعنوان "عمارة الموت .. عبء أمني على عمان" دعا فيه لاتخاذ أجراءات السلامة العامة التي تحول دون تكرار محاولات الانتحار في البناية المقامة بجوار دوار الداخلية.

وكانت صحيفة الدستور قد نشرت المقال للزميل صويلح قبل توقيفه بيوم، وذلك بعد أربعة أيام على محاولة انتحار جماعية أقدم عليها خمسة شبان فوق البناية الواقعة بالقرب من دوار الداخلية في العاصمة عمان.

وعبر مركز حماية وحرية الصحفيين الذي يتولى إدارة شبكة "سند" في بيان صادر عنه رفضه التوقيف في قضايا الإعلام باعتبارها عقوبة مسبقة وتتعارض مع المعايير الدولية، مجدداً مطالبته





بعدم التعسف باستخدام القانون على خلفية قضايا النشر، والعمل على موائمة التشريعات بما يتناسب والتزامات الأردن التعاقدية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وأشار إلى أن استمرار توقيف الصحفيين في قضايا الإعلام يسيء للأردن ويساهم في تراجع موقعه في مؤشر حرية الإعلام والديمقراطية.

ويعتقد الباحثون في شبكة "سند" أن توقيف الإعلاميين قبل صدور أحكام قضائية قطعية بحقهم يعتبر عقوبة مسبقة في قضايا الإعلام، وفيها انتهاك للمعايير الدولية لحرية الإعلام، فقضايا الإعلام لا يجوز النظر والتعامل معها بأنها قضايا جزائية، بل قضايا مدنية لا تستوجب التوقيف والحبس.

وطبقا للمادة 3 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فإن "لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه"، كما تنص المادة 9 من الإعلان العالمي على أنه "لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا".

وتكفل المادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "لكل فرد حق في الحرية وفى الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفا. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقا للإجراء المقرر فيه".

ويرى الباحثون أن الحالة تنطوي على انتهاك التوقيف التعسفي، وهو ما يشكل تعدياً على الحق في الحرية والأمان الشخصي.

		السودان	
%	التكرار	نوع الانتهاك	NO
	8	الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	1
	7	الحق في التملك	2
%100	15	المجموع	

يعتقد الباحثون في شبكة "سند" أن واقع الحريات الإعلامية في السودان لا يزال على حاله دون تطورات لافتة باستثناء قرار المحكمة الدستورية باستئناف صدور صحيفة التيار المستقلة وذلك بعدما منعت السلطات صدورها طيلة نحو خمسة أشهر.

ولا يزال الأمن السوداني يفرض قيودا صارمة على الحريات الصحفية وحرية تداول ونشر المعلومات، بمافي ذلك الرقابة السابقة للنشر في البلد الذي يتذبّل مؤشر حرية الصحافة في العالم، فيما استحدث الأمن مؤخرا عقوبة تقضي بمصادرة الصحف ليومين أو أكثر بدلا من يوم واحد، كما لا تقدم السلطات الأمنية تفسيرا لعملية المصادرة التي تعرض الصحف لخسائر مالية بالغة.





وسجل التقرير في السودان 15 انتهاكاً وقعت في 3 حالات فردية، وتعرض لها مؤسستين صحفيتين وإعلامي واحد، ويتحمل مسؤولية الانتهاكات جميعها الأجهزة الأمنية بالتعدي على الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام، والحق في التملك؛ كالتالي:

مصادرة صحيفة "الجريدة" بعد طباعتها على مدار خمس أيام على التوالي صادر جهاز الأمن عدد صحيفة "الجريدة" خمسة مرات بعد الطباعة منها أربع أيام متتالية، فبتاريخ 2016/5/9 صادر الأمن عدد الصحيفة عند حوالي الساعة الثانية صباحاً، حيث حضر إلى مقر المطبعة عناصر أمنية أمرت بمصادرة العدد المطبوع من الصحيفة، دون أي ذكر عن أسباب المصادرة.

وعاود جهاز الأمن مصادرة الصحيفة مرة أخرى أيام 10 و11 و12 مايو على التوالي، كما قام بمصادرة الصحيفة للمرة الخامسة يوم 16 مايو ودون إبداء أسباب أيضاً.

وكانت الصحيفة قد أعلنت الصحيفة توقفها عن الصدور يومي 14 و15 مايو احتجاجا على وضع جهاز الأمن يده على نسخها بعد الطباعة مما تسبب لها في خسائر مادية وصلت نحو 90 ألف جنيه، ورجح صحفيون في الصحيفة أن يكون سبب المصادرة الأخير التي تعرضت لها الصحيفة كيديا لاحتجاج إدارة الصحيفة على المصادرة خلال الأيام الماضية.

وقالت صحيفة "الجريدة" في بيان لها إن "سياستها التحريرية تنبع من الإحترام الكامل لجميع مؤسسات الدولة، مطالبة أي جهة متضررة بالاحتكام للقضاء وترك المؤسسات الصحفية تتمتع باستقلاليتها وهيبتها".

وأفاد رئيس التحرير أشرف عبد العزيز لوسائل إعلامية إن "الخسائر جراء مصادرة الصحيفة خلال الأيام الأربعة وصلت إلى 90 ألف جنيه، أي نحو 6.6 ألف دولار"، مضيفاً أن "جهاز الأمن لم يبلغه بمبرراته التي دعته لمصادرة الصحيفة".

وكان جهاز الأمن قد حظر في 27 أبريل الماضي نشر معلومات وأخبار تتعلق بالتظاهرات بالعاصمة السودانية الخرطوم، وتفاقم قضية جامعة الخرطوم وطلابها المعتقلين والمفصولين سياسياً، إلّا أن عدد قليل من الصُحف ومن بينها صحيفة "الجريدة" لم تستجب للأمر الأمنى.

الأمن يصادر صحيفة "ألوان" اليومية على مدار يومين متتاليين دون إبداء الأسباب صادرت سلطات الأمن السوداني عدد "صحيفة ألوان اليومية" السياسية على مدار يومين متتاليين 29 و2016/5/30، ودون إبداء أسباب للمصادرة.

جهاز الأمن يوقف الصحفى "مجاهد عبد الله" عن العمل بقناة "أم درمان"





بتاريخ 2016/5/30 منع جهاز الأمن مدير قسم البرامج السياسية والأخبار بقناة أم درمان الفضائية "مجاهد عبدالله" عن العمل رسميا في القناة.

وأفاد عبدالله لوسائل إعلامية أنه تم إيقافه عن إنتاج وإعداد البرامج بقناة أم درمان الفضائية رسميا من قبل جهاز الأمن بعد التحقيق معه بواسطة جهاز الأمن.

وأضاف العبدالله أن "قرار الإيقاف كان بسبب حوار أجراه للقناة مع الدكتور محمد جلال هاشم الخبير بقضايا السدود متحدثا بصفة عامة عن مضار ومنافع السدود في السودان، وتطرق خلال اللقاء عن رفض أهالي كجبار للسد"، موضحا أنه تم استدعاؤه من قبل جهاز الأمن الوطني في فبراير 2016، واستجوابه حول الحوار وإيقافه عن العمل من قبل القناة بصورة غير رسمية منذ 15 مارس 2016، وأضاف إنه فوجئ بتسريحه عن العمل رسميا وتكليف شخص آخر ليحل محله في القناة

وجدير بالذكر أن الصحفي مجاهد عبدالله، سبق منعه من الكتابه في صحيفة ألوان في أكتوبر عام 2012، بعدها حوله رئيس التحرير الإعلامي حسين خوجلي، ليعمل معدا ومنتجا للبرامج في قناة أم درمان التي يملكها.

%	التكرار	نوع الانتهاك	NO
100	1	الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	1
%100	1	المجموع	

وثق التقرير انتهاكاً واحداً في السعودية بالمنع من التغطية صدر عن سلطة رسمية حكومية ما يعد مخالفة في الحق بحرية الرأي والتعبير والإعلام؛ كالتالي:

منع مراسلي القناة الرياضية من تغطية مباراة بكرة القدم

بتاريخ 2016/5/20 منع "طاقم القتاة الرياضية" من إجراء المقابلات من أرض ملعب مباراة لكرة القدم بين فريقي الباطن والرائد، بحجة وجود خطاب من الاتحاد السعودي وبتوقيع أمين الاتحاد، وقد تم المنع من قبل الرابطة ومراقب المباراة.

		سوريا	
%	التكرار	نوع الانتهاك	NO
75	6	الحق في السلامة الشخصية	1
12.5	1	الحق في التملك	2
12.5	1	الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	5
%100	8	المجموع	





رحبت شبكة "سند" بالإفراج عن ثلاثة صحافيين مستقلين إسبان كانوا قد خطفوا من قبل فصائل مسلحة في حلب منذ نحو عشرة أشهر حين كانوا يعدون تحقيقا استقصائيا وهم خوسيه مانويل لوبيز، وانخيل ساستري، وأنتونيو بامبلييغا.

ووصل الصحافيون الثلاثة الإسبان المفرج عنهم إلى قاعدة عسكرية قرب مدريد بحسب ما أعلنت الحكومة الإسبانية.

ووثق التقرير 8 انتهاكات في سوريا وقعت في 3 حالات، منها حالتان فرديتان وحالة جماعية واحدة، وتعرض لها 5 صحفيين.

ويعتقد الباحثون في "سند" بأن الدولة تتحمل جزءاً من مسؤولية الانتهاكات في مجال القانون الدولي وأبرزها التعدي على الحق في السلامة الشخصية وتكرر 6 مرات، إضافة إلى الحق في التملك والحق في الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام، فيما تتحمل التنظيمات المسلحة ومن بينها تنظيم "داعش" المسؤولية الأكبر لأن غالبية الانتهاكات التي وثقها التقرير وقع بعضها بفعل هذه التنظيمات في مناطق النزاع وخارج سيطرة الدولة، وبعضها الآخر وقع أثناء التغطية نتيجة استهداف هذه التنظيمات للصحفيين، لكن يقع على الدولة مسؤولية حماية الصحفيين من الاستهداف والإصابة، فيما تتحمل التنظيمات مسؤولية الاستهداف كما هو وارد في الفقرة السادسة من ديباجة قرار مجلس الأمن رقم (2222) والذي أكد فيه أن الأطراف في النزاع المسلح تتحمل المسؤولية الأساسية عن اتخاذ جميع الخطوات الممكنة لكفالة حماية المدنيين المتضررين، بمن فيهم أوليك الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير من خلال التماس المعلومات والحصول عليها ونشرها بواسطة وسائل مختلفة، على شبكة الإنترنت وخارجها، وفقاً للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ كالتالي:

إصابة الصحفي "أيمن دوري" بطلق قناص متفجر أثناء التغطية في حلب بتاريخ 2016/5/10 أصيب الصحفي بموقع "دام برس" الإخباري "أيمن دوري" بشظايا طلق قناص متفجر أثناء تأدية عمله في منطقة جمعية الزهراء في حلب.

استهداف فريق عمل برنامج "هنا حلب" التابع للتلفزيون السوري بعبوة ناسفة في حلب بتاريخ 2016/5/14 استهدفت إحدى الفصائل السورية المعارضة وتدعى "سرية أبو عمارة" سيارة فريق عمل برنامج "هنا حلب" التابع للتلفزيون السوري الحكومي، والذي ضم كلاً من المراسل "شادي حلوة" والمصور "شريف عيسى" والتقني "أحمد مورلي" والسائق "سومر وسوف" بعبوة ناسفة في حلب، حيث أصيب جميعهم بجروح متفاوتة.

وكانت "سرية أبو عمارة" المتخصصة بتنفيذ عمليات الاغتيال، قد أصدرت بياناً تبنّت فيه العملية، ومما جاء فيه: "بعد عملية متابعة ورصد مطول تمكنت سرية أبو عمارة للمهام الخاصة من استهداف مراسل التلفزيون السوري شادي حلوة، تم استهداف سيارته بعبوة ناسفة مباركة وذلك بعد انتهاء تصوير برنامجه الأسبوعي هنا حلب"، وتوعد المتحدث باسم السرية، العاملين مع النظام





الذين وصفهم بـ "المشركين" باستهدافهم "أينما كانوا"، كما عرضت السرية تسجيلاً مصوراً قالت إنه لعملية الاستهداف، وبُثّ عبر موقع "يوتيوب" (Youtube).

تنظيم "داعش" يمنع التلفزيون في شهر رمضان

بتاريخ 2016/5/19 أصدر تنظيم "داعش" قرارا يقضي بمنع الناس من مشاهدة التلفزيون خلال شهر رمضان، داخل المناطق الخاضعة لسيطرته في مدن وبلدات ريف حلب الشرقي.

وجاء في بيان للتنظيم تناقله العديد من ناشطي حلب على المواقع الاجتماعية "بأمر من ولاة الأمر في مدن ريف حلب الشرقي والقرى التابعة له، سيتم إلغاء التلفاز قبل شهر رمضان للتفرغ لعبادة الله في الشهر الكريم".

ويُضاف القرار الجديد إلى سلسلة قرارات مشابهة أصدرها التنظيم المتشدد في مناطق متفرقة ضمن نطاق سيطرته، بدأت في ديسمبر الماضي بأول قرار من نوعه بتحريم متابعة القنوات الفضائية، قبل أن يصدر فقوى توضح أسباب التحريم.

وكان التنظيم قد أصدر قرارا قبل أيام بمنع تشغيل أجهزة التلفزيون داخل المنازل في دير الزور، على أن يغرم المخالف بمبلغ 25 ألف ليرة سورية، إضافة إلى مصادرة جهاز التلفزيون وسجن صاحبه. وأمهل سكان الرقة في أبريل الماضي، حتى شهر رمضان، لإزالة الصحون اللاقطة للقنوات الفضائية (الستلايت) من أسطح المنازل.

وكان التنظيم قد منع في وقت سابق من العام الماضي أجهزة الإنترنت، وأغلق مقاهي الانترنت أيضا، التي كانت الوسيلة الوحيدة للتواصل مع العالم الخارجي بذريعة إرسال إحداثيات مقراته إلى دول التحالف، كما منع عناصره من حمل أجهزة الأيفون وأجهزة شركة آبل لعدم القدرة على تعطيل خاصية التتبع بهذه الأجهزة.

العراق			
%	التكرار	نوع الانتهاك	NO
56.5	26	الحق في السلامة الشخصية	1
21.7	10	الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	2
8.7	4	الحق في التملك	3
4.3	2	الحق في التنقل والسفر والإقامة	4
4.3	2	الحق في الحياة	5
4.3	2	الحق في الحرية والأمان الشخصي	6
%100	46	المجموع	





وثق التقرير 46 انتهاكاً وقعت في 10 حالات واحدة منها جماعية والباقي فردية، وتعرض لها 18 صحفي، أخطرها الاعتداء على الحق في الحياة بمقتل صحفيين، حيث أقدم تنظيم "داعش" على قتل أحد الفنيين في شبكة الإعلام العراقي بطريقة الذبح، إضافة مقتل صحفي أثناء تغطيته للمعارك بين قوى الجيش وتنظيم "داعش"، وذلك برصاص التنظيم.

وأشار الباحثون في شبكة "سند" عن استمرار تعمد الأجهزة الأمنية باستهداف الصحفيين بشكل ممنهج وواسع النطاق أثناء قيامهم بتغطية التظاهرات الاحتجاجية وهو ما حصل في العشرين من مايو الماضي عندما استهدفت عناصر الأمن الصحفيين لدى قيامهم بتغطية التظاهرات الاحتجاجية المطالبة بالإصلاحات السياسية.

وحذرت "سند" من استخدام الأجهزة الأمنية المفرط للقوة عند منع الصحفيين من التغطية لهذه التظاهرات، فقد وثق التقرير حالتين بالاستهداف المتعمد لإصابة صحفيين بالقدم بالرصاص الحي، إضافة إلى استهدفاهم بقنابل الغاز المسيل للدموع ما نتج عنه إصابات شديدة بالاختناق.

وبعد أن أشارت التقارير الشهرية الصادرة عن شبكة "سند" منذ بداية العام الحالي 2016 حول غياب انتهاكات تنظيم "داعش" في العراق، إلا أن التقرير سجل مقتل الصحفي "طلال أبو أيمان" الذي عمل فنيا في الكادر الهندسي لشبكة الإعلام العراقي في نينوى، وذلك بعد خمسة أشهر من اختطافه من منزله في حي القاهرة بالموصل.

وتعددت الجهات المنتهكة حيث أقدمت الأجهزة الأمنية على ارتكاب انتهاكات في 6 حالات، رجال دين في حالة، أحزاب سياسية في حالة، تنظيم "داعش" في حالة، وحالة وقعت أثناء التغطية وقيدت تحت بند مجهولة المصدر.

يلاحظ أن الاعتداء على الحق في السلامة الشخصية قد احتل المرتبة الأولى في الانتهاكات الواقعة على الإعلاميين في العراق، وفاقت نسبته نصف الانتهاكات كماً بنسبة 56.5%، وحل قبل الاعتداء على حرية الرأي والتعبير والإعلام، ما يشير إلى وقوع اعتداءات جسيمة بحق الصحفيين.

ويعتقد الباحثون في "سند" أن الدولة وأجهزتها الأمنية تتحمل ما نسبته 93.5% من الانتهاكات في القانون الدولي، كما أنها مسؤولة تجاه الانتهاكات التي ارتكبتها جهات غير حكومية ووصلت معلومات إلى علمها لكنها لم تتحرك بإجراء التحقيق فيها أو مساءلة مرتكبي هذه الانتهاكات حيث خالفت التزاماتها الدولية في التعدي على الحق في السلامة الشخصية، والحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام، والحق في التملك، والحق في التنقل والسفر والإقامة إضافة إلى الحق في الحرية والأمان الشخصي، فيما يتحمل تنظيم "داعش" ما نسبته 4.3% من الانتهاكات ويجرم عليها أمام القانون الدولي بحسب قرار مجلس الأمن رقم 2222، حيث ارتكب مخالفة لأسمى الحقوق الإنسانية اللصيقة بالتعدى على الحق في الحياة؛ كالتالي:

الاعتداء على مراسل قناة سامراء الفضائية أثناء محاولته تغطية فعالية ثقافية بمدينة السماوة





بتاريخ 2016/5/5 قامت الأجهزة الأمنية بالاعتداء بالضرب على مراسل قناة سامراء الفضائية "حسين عزيز"، واحتجزت حريته أثناء محاولته تغطية فعالية نظمها البيت الثقافي في مدينة السماوة بمحافظة المثنى جنوب العراق.

وأفاد مصدر حقوقي أن الأجهزة الأمنية في بادئ الأمر كانت قد منعت العزيز من الدخول على الرغم من إظهار الأخير لهويته، مما دفعه إلى ركن سيارته عند البوابة الثانية للبيت الثقافي، هذا الفعل أز عج العناصر الأمنية التي انهالت عليه بالضرب المبرح وقامت باحتجازه في مركز أمني في المنطقة.

وأوضح المصدر أن العزيز تم تهديده في حال لجوئه للقضاء لرفع دعوى ضد المعتدين متهمين إياه أنه قام بشتمهم عندما قام بركن سيارته عند البوابة، وبعدها جرى إطلاق سراحه بكفالة رسمية.

الإعتداء على مراسل KNN في أربيل أثناء تغطيته محاولة الأمن بإبعاد خطباء جمعة بأمر من وزارة الأوقاف العراقية

بتاريخ 2016/5/6 قام عنصر أمني بالإعتداء بالضرب على مراسل قناة KNN الفضائية المصور "كارزان كاكة" أثناء تغطيته لصلاة الجمعة في باحة مسجد الجودي بمحافظة أربيل.

وكانت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية قضت بإبعاد ثلاث من خطباء الجمعة في اربيل، إلا أنهم لم يأخذوا بأمر الوزارة، مما دفع القوات الأمنية لإيقافهم، لكن الأمن فشل بذلك بسبب منع المصلين لهم، وأثناء تغطية كاكة لهذه الواقعة، توجه عنصر أمني نحوه وقام بإمساكه من شعره وبضربه.

مقربون من زعيم سلفيي كردستان يهددون مراسلا إعلاميا بعد نشره مقابلة مع طليق زوجته الجديدة

بتاريخ 2016/5/10 قام مقربين من الزعيم سلفي وأستاذ في المعهد الإسلامي في السليمانية في إقليم كردستان العراق بتهديد مراسل موقع خندان الإلكتروني "فرهنك فريدون" بالقتل على خلفية مقابلة صحفية مع طليق زوجة الزعيم الجديدة.

وأفاد فريدون لمصادر حقوقية أنه تلقى اتصالين من شخصين يهددانه بالقتل ويأمرانه بإعادة المقابلة مع طليق زوجة زعيمهم، وأعطوه مجموعة من الأسئلة لكي يقوم بطرحها عليه، وأشار أنه تلقى بعد ذلك العديد من الرسائل النصية تتضمن تهديدات مختلفة.

وأضاف "انهم فرضوا عليه مجموعة أسئلة يجب توجيهها إلى طليق زوجة زعيمهم، كما تلقى بعدها عدة رسائل عبر هاتفه النقال، تحمل تهديدات مختلفة"، مبينا أنه "لم يسجل حتى الآن أي دعوى ضد المهددين"، الذين عرّفهم بالمقربين من الزعيم السلفى عبداللطيف.

يذكر أن التقرير الذي أعده فريدون يبين أن علاقة الزعيم السلفي مع المرأة كانت قد بدأت عندما توجهت الأخيرة إليه لتشتكي من الخلافات العائلية مع زوجها السابق، وأتى هذا التهديد بعد الضجيج





الذي أصاب مواقع التواصل الإجتماعي والتي تداول مستخدموها مقطع صوتي يبين علاقة الزعيم السلفي مع المرأة الشابة عندما كانت على ذمة رجل آخر قبل أن يطلقا وتصبح زوجة هذا الزعيم.

الاعتداء بالضرب على مراسل روج نيوز بكردستان العراق "روفان رشيد"

بتاريخ 2016/5/13 تعرض مراسل وكالة روج نيوز في هولير بإقليم كردستان "روفان رشيد" للضرب على يد عناصر من أمن الحزب اليمقراطي الكردستاني يرتدون لباساً مدنياً، وذلك أثناء عودته من تغطية اعتصام شعبي لإغلاق معبر "سيمالكا" أمام برلمان إقليم كردستان.

وفي التفاصيل قامت عناصر الأمن التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني بالاعتداء الجسدي على الصحفي رشيد الذي لم يقبل تسليم معدات التصوير لهم وابتعد عنهم مسرعاً، لكن العناصر الأمنية قاموا برشقه بالحجارة ما أدى إلى إصابته بجروح في رأسه وجسده.

وأفاد رشيد لمصادر حقوقية أنه تعرض للهجوم من العناصر بعد أن طالبوه بتسليم معداته أثناء عودته من الاعتصام.

الأمن يعتدي على مراسلة إذاعة صوت أمريكا في السليمانية "زيار محمد"

بتاريخ 2016/5/13 تعرضت مراسلة صوت أمريكا في مدينة السليمانية "زيار محمد" لاعتداء بالضرب والشتم على الملأ من قبل أحد أفراد الأجهزة الأمنية أمام مسجد "بهشت" في مدينة السليمانية.

وأفادت الصحفية محمد لمصادر حقوقية بالقول: "تواجدت أمام المسجد لتغطية خطبة الجمعة لزعيم سلفيي إقليم كردستان دعبد اللطيف أحمد الذي أثير حوله الكثير من اللغط على خلفية تسرب مقطع صوتي يدينه بعلاقة عاطفية مع امرأة على ذمة رجل آخر".

وبينت محمد بالقول: "تواجدت في المكان بعد ورود معلومات عن نية عدد من المتظاهرين التجمهر أمام المسجد لإدانة الشيخ، لكنني فوجئت بوجود أعداد ضخمة لقوى الأمن، بعضهم يرتدي الزي المدني"، مضيفة أنها كانت قد حصلت على إذن التغطية الصحفية في السليمانية، وبعد أن عرفت عن نفسها همت بنصب الكاميرا، لكن أحد العناصر الأمنية بلباس مدنية طالبها بتسليم الكاميرا وجهاز هاتفها النقال لفحصه.

وأوضحت أن "الرجل تعامل معها بقسوة بعد أن رفضت منحه الكاميرا والنقال، وأمسكها من ساقها مهددا بإسقاطها أرضا في حال استمرت بالامتناع عن تسليم الكاميرا"، مبينة أنها دعته لحمايتها لا الاعتداء عليها باعتباره رجل أمن، لكنه استمر بالشتم والإهانة أمام الملأ، وبعد أن طالبته بإفلات يدها وساقها، بادر بضربها على رأسها بيده، قبل أن تمنعه عناصر أمنية أخرى متواجدة في المكان من تكرار الاعتداء.

منع مراسل قناة "هنا بغداد" من دخول منطقة السيدية لإجراء مقابلة مع أحد النواب







بتاريخ 2016/5/16 قامت قوة من الشرطة المسؤولة عن تأمين منطقة السيدية بمنع مراسل قناة هنا بغداد "أنس يوسف" من الدخول إلى المدينة لإجراء مقابلة مع أحد النواب بحجة عدم حصوله على موافقة من غرفة عمليات بغداد.

وأفاد اليوسف لمصادر حقوقية أن عناصر الشرطة منعته من الدخول إلى المدينة على الرغم من قيامه بإجراء إتصالات مع المسؤولين الأمنيين، مما اضطر للعودة إلى مقر القناة دون إنجاز مهمته.

الإعتداءات التي وقعت على الصحفيين خلال أحداث اقتحام المنطقة الخضراء

وثق الباحثون في شبكة "سند" اعتداءات ممنهجة وواسعة النطاق تعرض لها الصحفيون العراقيون في العشرين من مايو الماضي أثناء تغطيتهم لتجمع ضم آلاف المتظاهرين غالبيتهم من أنصار التيار الصدري في ساحة التحرير وسط العاصمة بغداد، للمطالبة بالإصلاحات السياسية، رافعين شعارات مناهضة للحكومة العراقية، حيث قام المتظاهرون بعبور جسر الجمهورية بهدف اقتحام المنطقة الخضراء الذي يوجد فيها مقر الحكومة العراقية الذي تم اقتحامه أيضا من قبل عدد من الشبان كما ظهر في العديد من المماطع المصورة التي تداولاتها الوسائل الإعلامية والمواقع الإلكترونية.

ورداً على المتظاهرين قامت القوات الأمنية المكلفة بتأمين المنطقة الخضراء بقمعمعهم باستخدام القنابل المسيلة للدموع والماء الساخن لتفريقهم، بالإضافة إلى إطلاق الرصاص المطاطي والرصاص الحي.

وكان في مقدمة المصابين في هذه التظاهرة عدد من الصحفيين وممثلي وسائل الإعلام الذين كانوا يقومون بتغطية وقائع التظاهرة ومن ثم قمعها، حيث شوهد تعرض عدد من المصورين لحالات اختناق أثناء تواجدهم في زوايا بعيدة تجمع المتظاهرين، كما استهدفت عناصر الأمن الصحفيين بالإصابة المباشرة بالغاز والرصاص الحي.

واستطاع الباحثون في شبكة "سند" من رصد وتوثيق 25 انتهاكا في ذلك اليوم، ووقعت على 10 صحفيين أثناء تغطيتهم لأحداث التظاهرة؛ كالتالى:

- قام نقيب في العمليات الخاصة بإطلاق عيار ناري على قدم المصور بقناة ANB اللبنانية "همام أبو عوف"، وذلك بعد إصابته بحالة اختناق شديد من جراء استنشاقه لكميات كبيرة من الغاز المسيل للدموع، مما أدى به لسقوطه أرضا، وهنا اقترب منه النقيب وأطلق النار على قدمه.
- قام أحد العناصر الأمنية بتصويب العيارات النارية المطاطية باتجاه مراسل قناة هنا بغداد "محمد سرمد" مما أدى إلى إصابته، وذلك أثناء قيام القوات الأمنية بإلقاء عبوات الغاز المسيل للدموع وإطلاق الرصاص المطاطي والحي فوق رؤوس المنظاهرين.
- تعرضت مراسلة قناة NRT العربية "ندى المرسومي" لحالة إختناق بسبب استنشاق الغاز المسيل للدموع، مما أدى إلى إيقاف البث المباشر للقناة، وعندما استطاعت المرسومي





إستعادة توازنها والعودة إلى تغطية أحداث قمع المظاهرة قام مجموعة من العناصر الأمنية بالاعتداء على الكاميرا التي كانت مع المصور المرافق لها وتحطيمها، فيما تعرض ثلاثة مصورين آخرين في نفس القناة وهم "حاتم هاشم" و"عبدالله محمد" و"كرم مظفر"، لإصابات متفاوتة في شدتها بسبب إطلاق الرصاص المطاطي والقنابل الصوتية باتجاه المكان المتواجدين فيه، بالإضافة إلى تعرضهم لحالات إختناق بسبب الغاز المسيل للدموع.

- تعرض مراسل قناة المدى "منير الجبوري" للإغماء بسبب إستنشاق الغاز المسيل للدموع، وقام مجموعة من المتظاهرين بسحبه بعيدا عن مكان انتشار الغاز لكي يساعدوه باستعادة وعيه، وأفاد الجبوري لوسائل إعلامية أنه استطاع الوصول إلى محيط مقر الحكومة، وأنه قام بالتصوير بهاتفه المحمول بسبب افتراق مصوره عنه بسبب الفوضى والتدافع، مشيراً إلى أنه كان يحمل شعار القناة بيده، وأنه كان يصرخ ليعلم القوات الأمنية أنه صحفي إلا أنهم تجاهلوا ذلك، على حد تعبيره.
- قام أحد الجنود بالإعتداء بالضرب وكسر الكاميرا الخاصة بالصحفي المستقل "مجيد عبد الرضا" الذي يعمل لعدد من وسائل الإعلام العربية والأجنبية، وأفاد عبد الرضا لوسائل إعلامية أنه كان يقوم بتصوير أحد المتظاهرين الذي سقطوا على الأرض بعد اختناقهم، فقام أحد الجنود بضربه على ظهره مسقطه أرضا وأقدم على كسر الكاميرا الخاصة به، وعندما حاول منعه، وجه الجندي البندقية إلى وجهه مهددا إياه، على حد تعبيره، وقد اتهم عبد الرضا الحكومة والأجهزة الامنية بالإستهداف المباشر للصحفيين.
- تعرض كل من مراسل قناة روادو "بهمن محسن"، ومراسل قناة الموصلية "أيمن الجبوري" والمصور بنفس القناة "أشرف محسن"، ومصور قناة المدى "إبراهيم المحمود"، لحالات اختناق متفاوتة في درجتها بسبب الغاز المسيل للدموع أثناء تغطيتهم لوقائع المظاهرة.
- تعرض مراسل وكالة الناظر الإخبارية NNA "حسن الساعدي" إلى إصابة في قدمه جراء إطلاق العيارات النارية الحية التي أطلقتها قوات مكافحة الشغب، وذلك أثناء تغطيته مظاهرات احتجاجية في المنطقة الخضراء، وأفاد مصور وكالة الناظر "فاضل حسن" لوسائل إعلامية أن "الزميل الساعدي قد تعرض للإصابة جاء خلال تغطيتنا للمظاهرات التي حدثت وقد أصيب في قدمه جراء إطلاق العيارات النارية الحية التي أطلقتها قوات مكافحة الشغب"، مضيفاً بالقول: "لقد انفجرت بقربنا قنبلة مسيلة للدموع ما أدى إلى الاختناق في التنفس الشديد للزميل الساعدي وقد نقل إلى المستشفى".

تنظيم "داعش" يعدم الصحفى "طلال أبو إيمان" بالموصل

بتاريخ 2016/5/27 أصدر المرصد العراقي للحريات الصحفية بياناً قال فيه أن تنظيم "داعش" أقدم على قتل الصحفي "طلال أبو أيمان" الذي يعمل فنيا في الكادر الهندسي الشبكة الإعلام العراقي في نينوى، وذلك بعد خمسة أشهر من اختطافه من منزله في حي القاهرة بالموصل، ولم يكشف عن





مصيره إلا قبل خمسة أيام عندما سلم جثته لذويه وقد فصل رأسه عن جسده نحرا في حين منع التنظيم أي إثارة للموضوع وتوعد أسرته في حال كشفت الأمر.

وذكر المرصد العراقي للحريات الصحفية أن "التنظيم منع أية إثارة للموضوع وتوعد أسرته في حال كشفت الأمر"، فيما نقل مقربين من الضحية للمرصد أنه ذبح بعد احتجازه لعدة أشهر قبل أن يتم تنفيذ حكم الذبح به.

عناصر من الشرطة تعتدي على الصحفي "ياسر الحطاب" وتحتجز حريته أثناء تغطيته تظاهرات حجب موقع "فيسبوك"

بتاريخ 2016/5/27 تعرض مراسل فضائية المدى "ياسر الحطاب" للضرب والإحتجاز لساعتين من قبل عناصر في الشرطة، وذلك أثناء تغطيته لتظاهرات جرت وسط بغداد بعد ساعات على قيام الحكومة بحجب موقع "فيسبوك" ثم عودته مساء اليوم نفسه.

وأفاد حطاب لوسائل إعلامية إن ملازماً في نقطة تفتيش للقوات الأمنية في ساحة النصر وسط بغداد، منع الكادر الصحافي من العبور نحو ساحة التحرير لتغطية التظاهرات، وبعد محاولة الاستفسار عن السبب بدأ بالاعتداء عليه، مضيفاً أن ضابط القوة الأمنية احتجزه لأكثر من ساعتين حتى أفرج عنه من قبل قوة من الشرطة الاتحادية.

مقتل المصور التلفزيوني المستقل "عبدالله عودة" أثناء تغطيته معارك الفلوجة بتاريخ 2016/5/30 فقد المصور التلفزيوني المستقل "عبدالله عريان عودة" حياته أثناء تغطيته لمعارك غرب العاصمة العراقية بغداد برصاص مسلحي تنظيم "داعش" حيث بدأت القوات العراقية

معركة واسعة لاقتحام مدينة الفلوجة لتحرير ها من سيطرة التنظيم

وعمل المصور عودة لحساب قنوات عراقية محلية، وكان توجه إلى مناطق شرق الفلوجة للمشاركة في التغطية الصحفية لكنه فقد حياته برصاصات مباشرة عندما نشبت مواجهة بين القوات العراقية

فاسطين
<u> </u>
انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي

%	التكرار	نوع الانتهاك	NO
33.3	7	الحق في السلامة الشخصية	1
19	4	الحق في الحرية والأمان الشخصي	2
14.3	3	الحقوق في مجال شؤون القضاء	3
14.3	3	الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	4
14.3	3	الحق في التملك	5



26



و "داعش".



4.7	1	الحق في التنقل والسفر والإقامة	6
4.7	1	الحق في التجمع السلمي	7
%100	21	المجموع	

يواصل الاحتلال الإسرائيلي اعتقال الصحفيين الفلسطينيين تعسفياً، وحجزهم في سجونه بقرارات غير عادلة تصدر عن محاكم الاحتلال تتضمن أحكاماً عالية بالسجن، فيما يرزح بعض المعتقلين من الصحفيين رهن التوقيف أو الاعتقال الإداري دون محاكمة.

ويعتقل الاحتلال في سجونه 19 صحفيا فلسطينيا هم؛ محمود موسى عيسى، أحمد خضير البيتاوي، محمد قدومي، على العويوي، مصعب قفيشة، صلاح عواد، وليد خالد على، أحمد الصيفي، أمجد سمحان، محمد عطا، همّام عتيلي، سامر أبو عيشة، مجاهد السعدي، قتيبة قاسم، سامي الساعي حازم ناصر، سماح دويك، وعمر نزال، وحسن الصفدي.

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد أفرجت يوم 19 مايو من سجن نفحة الإسرائيلي عن الصحافي الفلسطيني الأسير محمد القيق، إثر انتصاره وإبرام صفقة في شهر فبراير/ شباط الماضي، تقضى بإنهاء إضرابه والإفراج عنه.

ولا تزال سلطات الاحتلال تمنع الصحفي "نصر أبو فول" من السفر لتلقي العلاج الإشعاعي والكيمياوي حيث يعاني من ورم في الدماغ، وقد منع من الخروج من قطاع غزة للسفر ثلاث مرات كان آخرها في الثامن من مارس الماضي.

ولاحظ التقرير تصدر اعتداء سلطات الاحتلال على الحق في السلامة الشخصية قائمة الانتهاكات، وهو الحق الذي يتضمن اعتداءات جسدية ولفظية واستهداف متعمد بالإصابة إلى جانب الإصابة بالجروح.

وتتحمل السلطات الإسرائيلية كامل الانتهاكات الموثقة في التقرير وتتضمن اعتداءات على القانون الدولي، والقانون الدولي في السلم والحرب لكونها سلطة احتلال لسبع حقوق لصيقة هي: الحق في السلامة الشخصية، الحق في مجال شؤون القضاء، الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام، الحق في التملك، الحق في التنقل والسفر والإقامة والحق في التجمع السلمي.

ووثق التقرير 21 انتهاكاً وقعت في 8 حالات، منها 3 حالات جماعية، و5 حالات فردية، وتعرض لها 12 صحفي ومؤسسة إعلامية واحدة؛ كالتالي:

الحكم على الصّحفي "عمر نزال" بالاعتقال الإداري 4 شهور

بتاريخ 2016/5/2 أصدرت محكمة عسكرية اسرائيلية حكماً يقضي بسجن عضو الأمانة العامة والمجلس الإداري لنقابة الصحفيين ورئيس تجمع الصحفيين الديمقراطيين "عمر نزال" إدارياً لمدة أربعة شهور تنتهي بتاريخ 2016/8/22، وذلك بعد مرور تسعة أيام على اعتقاله بينما كان مسافرا





للمشاركة في أعمال مؤتمر اتحاد الصحافيين الأوروبيين يوم 2016/4/23 حيث اعتقلته مخابرات الاحتلال عند معبر الكرامة.

وكانت قوات الاحتلال اعتقلت الصحفي نزال في 30 أبريل الماضي على معبر الكرامة بين الضفة والأردن خلال سفر وفد النقابة برئاسة نقيب الصحفيين للمشاركة في مؤتمر الاتحاد الأوروبي للصحفيين والذي عقد في سراييفو.

وأفادت "مارلين الربضي" زوجة الصحفي نزال لمصادر حقوقية بقولها: "يوم السبت 23 مايو عند حوالي الساعة الثانية ظهرا اعتقات سلطات الاحتلال عمر عند معبر الكرامة حيث كان متجها للمشاركة في مؤتمر الاتحاد الأوروبي للصحفيين المقرر عقده في البوسنة، وقد تم احتجازه في معبر الكرامة نحو 5 ساعات قبل أن يتم اعتقاله وتحويله إلى سجن عتصيون، كما أبلغني هو بنفسه بذلك".

وقالت أن زوجها لم يحضر إلى المحكمة التي أصدرت القرار الإداري، كما أن محاميه لم يطلع على ملف القضية بحجة سريته، وأوضحت أنه تم تمديد الإعتقال الإداري حتى تاريخ 22 آب/ أغسطس المقبل، وأشارت متحدثة عسكرية إسرائيلية أن سبب الإعتقال وتمديده هو إنتماء نزال لمنظمة إرهابية.

تجدر الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال كانت قبل عدة شهور منعت الصحفي نزال من السفر وإعادته من معبر الكرامة.

الاحتلال يمنع إقامة "معرض صور" يُوثّق انتهاكاته بحق الصحفيين

بتاريخ 2016/5/2 صادرت قوات الاحتلال نحو 300 صورة فوتوغرافية على حاجز "قلنديا العسكري" شمالي القدس كانت ستعرض ضمن "معرض الصور الفوتوغرافية"، حيث توضح الصور انتهاكات الاحتلال ضد الصحفيين الفاسطينيين، وذلك احتفاء باليوم العالمي لحرية الصحافة، كما تم استدعاء مدير مركز الحياة للثقافة والفنون "علي صباح" للتحقيق في مراكز شرطة الاحتلال في القدس، على مدار يومي 2 و3 مايو، حيث احتجزه جنود الاحتلال وتم إبلاغه بأنه سيتم استدعاؤه للتحقيق مجدّداً حول النشاط الذي وصف بـ "التحريضي".

وأفاد الصباح لمصادر حقوقية بالقول: "تم إيقافي على حاجز قلنديا العسكري من الساعة الخامسة من بعد عصر يوم 2 مايو، وبقيت محتجزا حتى الساعة العاشرة تم خلالها أخذ أقوالي لمدة ربع ساعة فقط على أن أتوجه في اليوم التالي إليهم مجددا، وفي اليوم التالي ذهبت إلى مقر مركز المخابرات الساعة العاشرة صباحا، وبقيت في التحقيق (غرفة رقم 4) حتى الساعة الرابعة عصرا، حيث تم خلال هذه الفترة التحقيق معي حول الصور ولمن تعود، وإذا ما كنت سأنظم مظاهرة بهذه الصور، وعندما أخبرتهم أنها لا تخصني وأنني فقط كنت أقوم بنقلها من مركز مدى لتنظيم معرض صور ضمن الاحتفالية بيوم الصحافة العالمي، فقال لي الضابط بأن مركز مدى "محظور"، وقال بأن القانون لا يحمي المغفلين وأنني قمت بنقل صور ممنوعة، وبدأ يسألني أسئلة أخرى عن تواجدي في الأقصى وعلاقتي ببعض الأشخاص وكانت أغلبها أسئلة غريبة".





وأضاف "بعد أسبوع من هذه المقابلة تلقيت اتصالا جديدا من المخابرات الاسرائيلية طلبوا فيه مراجعتهم مجددا بتاريخ 24 مايو ولكنني لم أذهب".

وكان من المفترض أن يتم المعرض يومي 4 و5 من أيار/ مايو بالتعاون مع مركز الحياة للثقافة والفنون والمركز الفلسطيني للتنمية والحريات (مدى)، وملتقى المصورين الصحفيين المقدسيين، ونادي الصحافة المقدسي، ولجنة المصورين الصحفيين الفلسطينيين، ونقابة الصحفيين الفلسطينيين.

وأوضح صبّاح أن عشرة من ضمن المصوريين والصحفيين المقدسيين كان من المفترض أن يتم تكريمهم على هامش المعرض، مستنكرا احتجاز الصور التي توثّق الانتهاكات الإسرائيلية في اليوم العالمي لحرية الصحافة.

إصابة 3 صحفيين فلسطينيين بالضفة الغربية

بتاريخ 2016/5/3 أطلق جيش الاحتلال قنابل الصوت أثناء قيامه بعملية تفريق وقفة احتجاجية نظمتها نقابة الصحفيين الفلسطينيين، بمناسبة "اليوم العالمي لحرية الصحافة" وتضامنا مع عضو الأمانة العامة في النقابة الصحافي عمر نزال أمام مدخل سجن "عوفر" الإسرائيلي غربي رام الله وسط الضفة الغربية، ما أدى إلى إصابة ثلاثة مصورين صحفيين بحروق طفيفة وكدمات، وهم مراسل وكالة أنباء 24 الإماراتية "علي عبيدات"، مصور قناة رؤيا الفضائية "محمد أبو شوشة" والمصور الصحفى المستقل "زاهر أبو حسين"، وقد تم معالجتهم ميدانيا.

وأفاد مراسل وكالة أنباء 24 علي عبيدات لمصادر حقوقية قائلا "يوم 3 مايو الساعة الواحدة ظهرا، كنا نشارك في اعتصام سلمي نظمته نقابة الصحفيين تضامنا مع الصحفي المعتقل عمر نزال، حيث هاجم جنود الاحتلال بعد نحو نصف ساعة المعتصمين بقنابل الصوت، فأصابتني قنبلة صوت في قدمي اليسرى، فيما أصابت زميلي أبو شوشة قنبلة أخرى في ظهره، وأصابت قنبلة صوت ثالثة زميلي المصور أبو حسين قي قدمه اليمنى، وقد تلقينا جميعنا العلاج في مستشفى رام الله الحكومي لمدة ساعتين تقريبا، علما أننا أصبنا بحروق طفيفة".

محكمة إسرائيلية تجدد حبس الصحفى الفلسطيني "حازم ناصر"

بتاريخ 2016/5/3 مددت محكمة سالم العسكرية اعتقال الأسير المصور الصحفي "حازم ناصر" من مدينة طولكرم شمال الضفة، لمدة 8 أيام لإجراءات التحقيق، على الرغم من عدم ثبوت أية تهمة بحقه.

وذكرت مصادر إعلامية أن ناصر تم تمديد اعتقاله للمرة الثالثة منذ اعتقاله في 11 أبريل خلال عبوره عن حاجز عسكري غربي مدينة نابلس شمالا.

ويعمل ناصر مصورا لدى شركة "ترانس ميديا" ومصورا أيضا لتلفزيون النجاح المحلى في مدينة نابلس.





إصابة الصحفي صحفيين بالرصاص المطاطي أثناء تغطيته المواجهات شرق قلقيلية بتاريخ 2016/5/6 أصيب كلاً من مراسل فضائية فلسطين "أحمد شاور" بعيارين معدنيين في اليد والرجل، والمصور الصحفي "مثنى الديك" بأربع رصاصات مطاطية في الرجل والكتف، وعالجتها طواقم الهلال الأحمر ميدانيا، وذلك أثناء قيامهما بتغطية مواجهات بلدة كفر قدوم شرق قلقلية.

وكان العشرات من جنود الاحتلال من وحدات مختلفة اقتحموا القرية تحت غطاء كثيف من إطلاق الأعيرة المطاطية والأسفنجية وقنابل الغاز والصوت مما أدى إلى إصابة الصحفيين.

وأفاد شاور لمصادر حقوقية "أثناء تغطيتنا المسيرة الأسبوعية المناهضة للاستيطان في كفر قدوم، هاجم الجنود الإسرائيليون المتظاهرين كما وهاجموا الصحفيين بشكل وحشي وفجائي، على الرغم من أننا نحن الصحافيين كنا نقف بعيدا عن المتظاهرين والجنود، واستهدفونا بقنابل الغاز المسيل للدموع وبالأعيرة المطاطية مما أدى لإصابتي برصاصتين مطاطيتين، واحدة في كوع يدي اليسرى والأخرى في قدمي اليسرى وقد تلقيت العلاج في الميدان".

وأفاد الديك بالقول: "أثناء تغطيتي المسيرة الأسبوعية في كفر قدوم هاجم الجنود المسيرة والصحافيين بصورة عشوائية بقنابل الغاز والأعيرة المطاطية، ما أسفر عن إصابتي بأربع رصاصات مطاطية، اثنتين في كاحل رجلي اليمنى، واثنتين في كتفي الأيسر (بين كتفي وإبطي)، فيما ارتدت قنبلة غاز مسيل للدموع بعد أن ارتطمت بالأرض وأصابتني في رجلي اليسرى، وقد تلقيت إسعافات ميدانية في المكان".

الحكم بالسجن 9 أشهر للصحفي "سامي الساعي" بتهمه الاحتلال بـ "التحريض عبر فيسبوك" بتاريخ 2016/5/15 أصدرت محكمة إسرائيلية حكما بالسجن على محرر الأخبار في تلفزيون "الفجر الجديد" المحلي بمدينة طولكرم "سامي الساعي" بتهمة "التحريض" عبر موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك".

وأفادت زوجة الصحفي أماني الجندب لوسائل إعلامية أن محكمة سالم العسكرية أصدرت حكما بالسجن مدة تسعة أشهر بحق زوجها، و12 شهرا مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات.

وأضافت أن "المحكمة الإسرائيلية أصدرت الحكم بعد أن صادقت هيئة المحكمة على التهمة التي وجهت لزوجها الصحفي من قبل نيابة الاحتلال وهي (التحريض على فيسبوك)"، مشيرة إلى أن زوجها ومنذ اليوم الأول لاعتقاله نفى التهمة الموجهة إليه، إلا أن قاضي المحكمة لم تستجب له، وأقرت بأقوال نيابة الاحتلال.







وبينت الجندب أن محامي الدفاع عن زوجها قد توصل إلى اتفاق مع هيئة المحكمة على تخفيض فترة الاعتقال الفعلي إلى تسعة أشهر وتحديد فترة وقف التنفيذ لمدة عام يتم نقضها في حال قام الساعى بكتابة أو نشر أي شيء على وسائل التواصل الإجتماعي في المستقبل.

وأضافت إلى أن النيابة العامة قدمت لهيئة المحكمة لائحة بجميع التعليقات والمنشورات التي كان يعرضها في صفحته على الفيسبوك، مشيرة إلى أن زوجها ممنوع من الزيارة منذ تاريخ اعتقاله، حيث أن أقرباؤه وأصدقاؤه ينتظرون تصاريح الزيارة من السلطات المعنية.

وكانت قوات الاحتلال قد اعتقلت الساعي من منزله في مدينة طولكرم في التاسع من آذار/ مارس الماضي بعد استجوابه ميدانيا، وتفتيش المنزل، ومنعه من توديع أبنائه، قبل تكبيله واقتياده إلى معسكر حوارة الإسرائيلي جنوبي نابلس.

الاحتلال يمنع الصحفي "خلدون المظلوم" من السفر للمشاركة في مؤتمر إعلامي بتاريخ 2016/5/16 منعت مخابرات الاحتلال المحرر في وكالة قدس برس انترناشيونال للأنباء "خلدون مظلوم" من السفر عبر معبر الكرامة الفاصل بين الأراضي الفلسطينية والأردن، لحضور المؤتمر الثاني لـ"منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال" في تركيا.

وأفاد المظلوم لمصادر حقوقية بالقول "توجهت الساعة الخامسة مساء إلى معبر الكرامة من أجل السفر عبر الأردن إلى تركيا للمشاركة في منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال الذي ينظم هناك، وذلك بناء على دعوة رسمية تلقيتها من منظمي المؤتمر. وأثناء تواجدي على المعبر تمت مصادرة جواز سفري من قبل مخابرات الاحتلال لمدة أربع ساعات، حيث بقيت محتجزا حتى الساعة التاسعة مساء حيث جاء ضابط مخابرات إسرائيلي وقام بأخذ بعض المعلومات الشخصية عني لمدة لم تتجاوز الخمس دقائق، ومن ثم جاءت مجندة إسرائيلية وأخبرتني بأنني ممنوع أمنيا من السفر وعلى مراجعة مكتب التنسيق والارتباط لمعرفة الأسباب".

منع تغطية عملية مداهمة لقوات الاحتلال في قرية سالم بمحافظة نابلس بتاريخ 2016/5/30 منع جنود الاحتلال مصور وكالة الأنباء الصينية/ شينخوا "نضال اشتية" ومصور وكالة الأنباء الأميركية AP "مجدي اشتية" من تغطية وتصوير عملية دهم لقوات الاحتلال في قرية سالم.

وأفاد نضال اشتية لمصادر حقوقية بالقول: "عند حوالي السادسة صباحاً دهمت قوة كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي بلدة سالم بمحافظة نابلس ضمن حملة تفتيش، وأثناء محاولتي أنا وزميلي مجدي اشتية تغطية هذا الاقتحام قام الضابط الإسرائيلي المسؤول بمنعنا من التصوير والتغطية دون أن يستخدم ضدنا أي عنف".

الانتهاكات في الضفة الغربية			
%	التكرار	نوع الانتهاك	NO





33.3	3	الحق في الحرية والأمان الشخصي	1
22.2	2	الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	2
22.2	2	الحق في التملك	3
11	1	الحق في الخصوصية	4
11	1	الحقوق في مجال شؤون القضاء	5
%100	9	المجموع	

يعتقد الباحثون في شبكة "سند" أن الأجهزة الأمنية المكلفة في إنفاذ القانون والتابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، قد خالفت خمس حقوق في القانون الدولي أبرزها التعدي على الحق في الحرية والأمان الشخصي والمتمثل في حجز الحرية والتوقيف والاعتقال التعسفي، وتتحمل كامل المسؤولية الحقوقية تجاه الانتهاكات التي وثقها التقرير.

وسجل التقرير خلال شهر مايو 8 انتهاكات وقعت في حالتين فرديتين تعرض لها صحفيان من قبل الأجهزة الأمنية؛ كالتالي:

اعتقال مراسل فضائية الأقصى "طارق أبو زيد" على خلفية عمله الإعلامي

بتاريخ 2016/5/16 اعتقل جهاز المخابرات الفلسطينية وفي وقت مبكر من ساعات الفجر الأولى مراسل فضائية الأقصى "طارق أبو زيد" الواقع في حي المخفية غرب مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، ومن ثم جرى إقتياده إلى سجن الجنيد في نابلس، وهناك قررت النيابة العامة تمديد توقيفه 48 ساعة لاستكمال التحقيقات.

وأفادت زوجة أبو زيد لمصادر حقوقية أن أبوزيد جرى التحقيق معه حول عمله الصحفي في قناة الأقصى الفضائية التابعة لحركة حماس.

وأفاد والد أبو زيد لمصادر أخرى: "علمنا أن عناصر من الرجال والنساء يتبعون جهاز المخابرات في مدينة نابلس، اقتحموا شقته وفتشوها وصادروا أجهزة الهاتف المتنقل والحاسوب وبعض مقتنياته، قبل أن يعتقلوه على مرأى من زوجته وطفليه. لقد اقتادوه إلى مكان مجهول، وحتى الآن لا نعرف مكان اعتقاله، أو سبب الاعتقال، وتواصلنا مع نقابة الصحافيين الفلسطينيين للمساعدة في إطلاق سراحه".

وبتاريخ 2016/5/18 قررت محكمة الصلح في مدينة نابلس تمديد توقيف أبو زيد 15 يوماً على ذمة التحقيقات، وأفاد محامي أبو زيد "إبراهيم العامر" لمصدر حقوقي أن موكله بصحة جيدة وأنه محتجز في قسم المخابرات العامة في سجن الجنيد، وأن التحقيق جاري معه، حيث أنه يواجه تهمة أولية هي إذاعة أخبار كاذبة من شأنها المساس بأمن الدولة وهيبتها، مشيرا إلى أن "التحقيق معه يدور حول عمله الصحفي مع قناة الأقصى الفضائية".





وذكرت وسائل إعلامية أن قوة من جهاز المخابرات اقتحمت منزل الصحفي أبو زيد في حي المخفية غرب المدينة، وأجرت عملية تفتيش دقيقة قبل اعتقاله، مشيرة إلى أن "عناصر جهاز الأمن صادروا الأوراق الرسمية وأجهزة الكمبيوتر والهاتف المحمول، دون أن يذكروا سبب الاعتقال".

التحقيق الأمني مع الصحفي "ممدوح حمامرة" لمشاركته في مؤتمر فلسطين الدولي للإعلام والاتصال بتركيا

بتاريخ 2016/5/23 استدعت المخابرات الفلسطينية مراسل قناة القدس في بيت لحم "ممدوح حمامرة" أثناء عودته من السفر بعد مشاركته في مؤتمر فلسطين الدولي للإعلام والاتصال "تواصل 2" الذي عقد في اسطنبول بتركيا، وبتاريخ 2016/5/24 حقق جهاز المخابرات مع حمامرة حول مشاركته في المؤتمر.

وأفاد حمامرة لمصادر حقوقية "أثناء عودتي من الأردن بعد مشاركتي في منتدى الإعلام والتواصل الذي نظم في مدينة مدينة اسطنبول، أوقفني ضابط من المخابرات الفلسطينية على استراحة أريحا وسألني أين كنت ومع من، وما إذا كان أحد أعطاني أي شيء وقام بتفتيش حقيبتي بشكل دقيق وأخرج كامل محتوياتها، وبعد 15 دقيقة سلمني بلاغا لمراجعة مكتب مخابرات بيت لحم (يقيم هناك) يوم الأربعاء 25 مايو".

وأضاف حمامرة "قمت بإعلام نقابة الصحفيين بما حدث، ولم أذهب حسب الموعد على أن تقوم نقابة الصحفيين بحل الموضوع".

الانتهاكات في قطاع غزة			
%	التكرار	نوع الانتهاك	NO
30	3	الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	1
20	2	الحق في الحرية والأمان الشخصي	2
20	2	الحق في السلامة الشخصية	3
20	2	الحق في التملك	4
10	1	الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من	5
		ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا	
		إنسانية أو المهينة	
%100	10	المجموع	

يعتقد الباحثون في "سند" أن الحكومة المقالة في قطاع غزة وأجهزتها الأمنية تتحمل كامل المسؤولية عن الانتهاكات التي تمكن فريق التقرير من رصدها وتوثيقها في القطاع، وأبرزها الاعتداء على الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة رغم تذيله لقائمة الانتهاكات، علماً أن 20% من الانتهاكات الموثقة جسيمة وتستوجب المساءلة والعقاب.





سجل التقرير 10 انتهاكات في ثلاث حالات فردية تعرض لها 3 صحفيين على خلفية عملهم الإعلامي؛ أشدها تعرض الصحفي "عزالدين أبو عيشة" الذي حققت معه قوى الأمن الداخلي التابعة لحكومة حماس المقالة بطريقة مهينة ترتقي إلى درجة التعذيب؛ كالتالي:

الصحافي محمد أبو جيّاب يتعرّض للتهديد بسبب منشوراته الإعلامية على "فيسبوك" بتاريخ 2016/5/10 تعرّض رئيس تحرير صحيفة "الاقتصادية" الأسبوعية الصادرة في قطاع غزة

بداريح 2016/5/10 معرص رئيس تحرير صحيفة "الاقتصادية" الاسبوعية الصادرة في قطاع عرة "محمد أبو جيّاب" للتهديد بالإيذاء من نقيب المقاولين في القطاع بواسطة اتصال هاتفي، على خلفية كتاباته الصحافية وآرائه الاقتصادية على صفحته على "فايسبوك".

وأفاد أبو جيّاب لمصادر حقوقية بالقول: "تلقيّت اتصالاً من نقيب المقاولين في غزة عند الساعة الثالثة إلا ربعاً، توعّدني فيه بالقتل على خلفية كتابتي منشوراً عبر صفحتي على فيسبوك، والذي يعتبر جزءاً من قيامي بمهامي الخاصة بعملي كصحافي في متابعة الشأن الاقتصادي، وكمؤسسة متخصصة بالإعلام الاقتصادي، إذ أنه لم يعجبه انتقادي عبر فيسبوك لتصريحات غير واقعية وغير صحيحة صدرت عنه".

وأشار أبو جياب إلى أن النقيب كال له "السباب والشتائم"، مضيفاً: "إنه يريد أن يتدخّل بعملي الصحافي ومنعي من الكتابة في الشأن الاقتصادي الذي يخصّه، وكأنني أعمل لديه".

وأكد أنه وجّه شكاوى عدة إلى مؤسسات القطاع الخاص التي تُعنى بالشأن الإقتصادي، لوضعها في صورة ما تعرّض له من قبل النقيب.

الأمن الداخلي يحتجز الصحفي "عزالدين أبو عيشة" ويحقق معه بطريقة مهينة بتاريخ 2016/5/17 قام جهاز الأمن الداخلي التابع لحكومة حماس المقالة باستدعاء مراسل تلفزيون وطن للأنباء في قطاع غزة "عزالدين أبوعيشة" مرتين، حيث تعرض للتعذيب والاحتجاز التعسفي لساعات.

وأفاد أبو عيشة لمصادر حقوقية أن جهاز الأمن الداخلي وجه له يوم 15 مايو استدعاء للحضور إلى مقره في مدينة غزة في اليوم التالي، قائلاً: "ذهبت حسب الموعد في تمام الساعة التاسعة صباحا، ومن لحظة وصولي بدأ التحقيق معي، كانت معاملة الضابط فظة وسيئة حيث طلب مني الجلوس على ركبتي، كما طلب مني الوقوف في دائرة محددة (ضمن مساحة محددة منفراداً) ومنعت من الحركة أو النظر إلى وجه المحقق"، حيث طلب ضابط التحقيق رفع يديه والنظر على الحائط، مضيفاً بالقول: "تكلم معي بطريقة سيئة جدا، وبعد ذلك طلب مني رفع قدمي أكثر من مرة مهددا أن كل ذلك مصورا بالكاميرات، وأن هذا التعامل بسيط حتى اللحظة".

وأضاف "سألني المحقق عن الفصيل والانتماء السياسي، وبعد ذلك هددني مرة أخرى إن لم أنفذ التعليمات المطلوبة منه"، موضحا بالقول: "بعد انتهاء الاحتجاز الذي استمر ساعات سألني عن





عملي في إذاعة صوت الشعب ولماذا أتطوع بها، حيث تركزت كافة الأسئلة عن الإذاعة، قبل أن يسلمني استدعاء آخر للحضور مرة أخرى".

وقال "سألني المحقق عن انتمائي السياسي فأجبته بأنني لا أنتمي لأي جهة، كما حقق معي حول سفري إلى الضفة بتاريخ 12 مارس الماضي لمدة 9 أيام، وعن سبب السفر وكيف تم ومن هي الجهة التي ساعدتي في ذلك، وماذا أعمل، وما هو راتبي، وهل سأسافر مرة أخرى، كما حقق معي حول عملي في إذاعة صوت الشعب وعلاقتي بالإذاعة، ولم يقتنع بأنني متطوع فقط، وتم إطلاق سراحي الساعة الحادية عشر على أن أعود في اليوم التالي، وعندما عدت في اليوم التالي بقيت في التحقيق من التاسعة صباحا حتى الثانية من بعد الظهر وتم استجوابي حول نفس المواضيع".

الأمن الداخلي يحتجز الصحفي المستقل "سعيد الطويل" بحجة "التواصل مع شبكة إلكترونية بتاريخ 2016/5/18 احتجز جهاز الأمن الداخلي التابع لحركة "حماس" في مدينة رفح جنوب قطاع غزة الصحافي المستقل "سعيد الطويل"، وحقق معه بتهمة "التواصل مع شبكة إلكترونية مجهولة المصدر"، وأطلق سراحه بعد يومين.

وأفاد الطويل لمصادر حقوقية: "أوقفتني سيارة مدنيّة من نوع سوبارو، حوالي الساعة التاسعة مساء، أثناء سيري في الشارع في حي تل السلطان الواقع غرب مدينة رفح، وقام الذين كانوا بداخلها باعتقالي، وبعد الكشف عن هويتهم عرفت أنهم تابعون لجهاز الأمن الداخلي".

وأضاف: "بعض الأشخاص ممن يعرفونني اتصلوا بأهلي وأبلغوهم بما جرى، فيما توجّهت قوة من جهاز الأمن الداخلي أثناء التحقيق معي إلى منزلي الساعة الثانية عشرة منتصف الليل لتفتيشه وعاثوا فيه فساداً، وبعد ذلك اتصل الأمن الداخلي بأهلي وأمروهم بفتح المطبعة التي يمتلكها والدي، وصادروا منها جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بي".

وتابع: "تركز التحقيق معي حول اتهامي بالتواصل مع شبكة إلكترونية مجهولة المصدر من دون الاستناد إلى أي أدلة، غير أنه في النهاية تبيّن لهم أن لا علاقة لي بهذه الشبكة، إضافة إلى التحقيق معى حول عملى الخيري والإنساني، وأطلقوا سراحي يوم الجمعة الموافق 20 مايو".

لبنان			
%	التكرار	نوع الانتهاك	NO
62.5	5	الحق في السلامة الشخصية	1
37.5	3	الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	2
%100	8	المجموع	

وثق التقرير 8 انتهاكات وقعت في حالة واحدة تعرض لها فريق قناة MTV من قبل مسلحين مجهولي الهوية.





ويعتقد الباحثون في "سند" بأن الدولة تتحمل مسؤولية الانتهاكات الموثقة حيث وصل إلى علم الأجهزة الأمنية معلومات عن هذه الانتهاكات إلا أنها لم تتحرك فعلياً لملاحقة الجناة وتعقبهم ومسائلتهم ما يساعد على الإفلات من العقاب؛ كالتالي:

مسلَّحون يعتدون على فريق قناة "MTV" بمنطقة حزين في البقاع

بتاريخ 2015/5/24 اعتدى ستة مسلّحين على فريق قناة MTV المؤلف من المراسلة "جويل قزيلي"، الإعلامي والمصور "جوزيف نقولا" الذي تعرض للضرب على وجهه، أثناء مرورهما في منطقة حزين في البقاع، إضافة إلى تلقيم المسلحين السلاح بوجهيهما لترهيبهما، وكيل الشتائم والتهديد بحقهما وكذلك بحق زميلهما الإعلامي "رياض طوق" الذي يُعِدّ برنامج "بالجرم المشهود".

وأفادت مراسلة القناة قزيلي لمصادر حقوقية بالقول: "أثناء توجهنا إلى البقاع لتغطية خبر عملية الثأر التي نقّذها والد العسكري الشهيد محمد حمية بشاب من آل الحجيري، مررنا في منطقة حزين من أجل التوقف والتحدث مع شخص من آل حمية، فشعرنا أن هناك مجموعة من المسلحين تتعقبنا، وعندما بدأنا الحديث مع الشخص المذكور هجم علينا ستة مسلحين وبدأوا بكيل الشتائم لنا ولقموا أسلحتهم بوجهنا، وقاموا بضرب زميلي المصور نقولا على وجهه".

وأضافت: "تدخّل الشخص من آل حمية وحاول تهدأتهم ونحن بقينا هادئين ولم نتحدث أو نستفزهم، فاستمروا بكيل الشتائم وقاموا بتهديد وشتم الزميل رياض طوق والتهديد بأنهم يريدون رأسه، ثم تركونا نتابع طريقنا، لذلك أرى أن الذي حصل معنا هو رسالة تهديد مباشرة للزميل طوق من خلالنا".

المغرب			
%	التكرار	نوع الانتهاك	NO
33.3	2	الحق في التملك	1
33.3	2	الحق في السلامة الشخصية	2
16.6	1	الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	3
16.6	1	الحق في الحرية والأمان الشخصي	4
%100	6	المجموع	

وثق التقرير 6 انتهاكات في المغرب وقعت في حالتين وتعرض لها صحفيين اثنين؛ ويعتقد الباحثون أن الأجهزة الأمنية تتحمل مسؤوليتها كاملة كالتالي:

مسؤول أمني يمنع صحفي من تغطية وقفة احتجاجية ويحتجز كاميرته وهويته الصحفية بتاريخ 2016/5/11 تعرض المصور الصحفي بجريدة الانتفاضة الأسبوعية "فتح الله الطرومبتي" إلى المنع من التغطية، والاعتداء على الكاميرا واحتجازها إلى جانب احتجاز هويته الصحفية، من قبل مسؤول أمنى، وذلك أثناء تغطيته لوقفة احتجاجية نظمتها مجموعة من سكان منطقة "سيدي





غيات" بإقليم الحوز، منددين بالممارسات التعسفية والتهديدات التي تطالهم من أجل التخلي عن الأراضى التي استفادوا منها بفعل مرسوم كان أصدره الملك المغربي الراحل محمد الخامس.

وأفاد الطرومبتي لوسائل إعلامية أنه وفي الوقت الذي كان فيه يلتقط صورا للوقفة الاحتجاجية فوجئ بقائد منطقة "سيدي غيات" بصحبة رجال الأمن وقد سارع بالوقوف أمامه مانعا إياه من أداء مهمته، وطالبه بهويته الصحفية، وبمجرد أن تسلم البطاقة المهنية لوزارة الاتصال، نزع منه آلة التصوير، مصرحا أنه لا يعترف بالصحافة، وله الحق في تحرير محضر ضد الصحفي إذا ما أصر على استرجاع بطاقته الصحفية المهنية وآلة تصويره، ثم انسحب من المكان آخذا معه المحجوزات أمام استغراب واستنكار كل الحضور.

وأضاف الطرومبتي أنه اتصل بمدير جريدة الانتفاضة وأخبره بالواقعة، حيث قام الأخير بالاتصال بالجهات المسؤولة إلى أن اضطر المسؤول الأمني إلى استرجاع البطاقة الصحفية وآلة التصوير بواسطة أحد الأشخاص دون أن يقدم اعتذارا.

المصور الصحفي "عبدالنبي الوراق" يتعرض لاعتداء جسدي من طرف جمهور فريق سوداني خسر لقاء كروياً مع خصمه المغربي

بتاريخ 2016/5/18 تعرض المصور الصحفي "عبد النبي الوراق" للإعتداء الجسدي من طرف لاعبي فريق المريخ السوداني أثناء تواجدهم في مراكش لملاقاة خصمه فريق الكوكب المراكشي في مباراة لكرة القدم، وقد وقع الاعتداء عندما أعلن حكم المباراة على نهاية اللقاء الذي إنتصر فيه فريق الكوكب المراكشي على المريخ السوداني، وقد بدأ لاعبو الفريق الخصم بالقيام بأعمال تتنافى مع الروح الرياضية، حيث لم يتقبلوا الإقصاء، ما دفعهم للإعتداء على الصحفي الوراق الذي تعرض للإصابة نتيجة الاعتداء، وقد تم نقله المعتدى للمستشفى لتلقى العلاجات اللازمة.

		مصر	
%	التكرار	نوع الانتهاك	NO
36	34	الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام	1
35	33	الحق في السلامة الشخصية	2
9.6	9	الحق في الحرية والأمان الشخصي	4
8.5	8	الحقوق في مجال شؤون القضاء	3
5.3	5	الحق في التملك	6
3.2	3	الحق في عدم الخضوع للتعذيب أو لغيره من	5
		ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا	
		إنسانية أو المهينة	
1	1	الحق في التنقل والإقامة والسفر	7
1	1	الحق في الخصوصية	8
%100	94	المجموع	





للشهر الثاني على التوالي يتعرض الصحفيون والإعلاميون في مصر إلى اعتداءات ممنهجة وواسعة النطاق أثناء قيامهم بتغطية التظاهرات والأحداث العامة، إضافة إلى الاستخدام المتعسف للسلطات الأمنية داخل السجون التي يتواجد بها حالياً العشرات من السجناء من الصحفيين على خلفية عملهم الإعلامي.

ووثق التقرير تداعيات اقتحام مبنى نقابة الصحفيين المصريين في الأول من مايو الماضي، وتوقيف صحفيين كانا داخل مقر النقابة، الأمر الذي أدى إلى احتجاج كبير للصحفيين على ما أقدمت عليه الأجهزة الأمنية باقتحام مقر نقابتهم.

ولاحظ الباحثون في شبكة "سند" عودة ما يعرف تسميته بـ"البلطجية" الذين يقفون مع العناصر الأمنية في ردع الصحفيين عن التغطية، كما قام هؤلاء "البلطجية" بالاعتداء الممنهج على الصحفيين في الرابع من مايو عندما قررت النقابة تصعيد احتجاجها على اقتحام مقرها وسط القاهرة، الأمر الذي أدى إلى تعرض صحفيين للمعاملة المهينة والإصابة بجروح في اعتداءات ممنهجة وقعت أمام أعين رجال الأمن دون التدخل لحماية الصحفيين من هذه الاعتداءات الأمر الذي تتحمل مسؤوليته الدولة.

يلفت التقرير إلى أن أربع صحفيين في السجون المصرية شكوا خلال أيار الماضي من حرمانهم من العلاج، حيث دخل الصحفي بشبكة رصد "سامحي مصطفى" في إضراب عن الطعام بسبب قيام إدارة سجن العقرب بمنعه من تلقي العلاج، وشكا مراسل مصر 25 "مصعب حامد" المعتقل بسجن برج العرب من رفض طبيب السجن إجراء عمليه حشو لضرسه الملتهب منذ شهرين، فيما شكا المصور "كريم مصطفى" والقابع في سجن برج العرب منذ أكثر من ألف يوم حبسا احتياطيا من غياب الرعاية الصحية ما أصابه بالعديد من الأمراض المزمنة.

وشكا الصحفي بموقع البداية "يوسف شعبان" والصادر ضده حكم بالحبس عام و 3 شهور في القضية المعروفة إعلاميا باسم قضية "قسم الرمل" من صعوبات صحية داخل محبسه، وعدم إجراء أية فحوصات أوتحاليل طبية له، وتعنت إدارة السجن في نقله للمستشفى بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها نقابة الصحفيين.

وأشار التقرير إلى حالة إخفاء قسري تعرض لها الصحفي في جريدة البديل "صبري أنور"، حيث تمكن في العاشر من مايو/ أيار الماضي من رؤية الشمس بعد اختفاءه قسريا لأكثر من شهرين، وتمكن أيضا من رؤية عائلته التي سمح لها باللقاء به لدقائق معدودة.

ووثقت "سند" في الرابع من مايو 29 انتهاكاً تعرض لها 9 صحفيين، واعتبرها الباحثون أنها وقعت في إطار حالة جماعية واحدة، حيث اعتدى عدد من "البلطجية" المتواجدين بشارع عبد الخالق ثروت بمحيط نقابة الصحفيين على الصحفيين خلال توافدهم لمقر النقابة، حيث اعتدى البلطجية







بالضرب بالأيدى والألفاظ النابية واتهامات بالخيانة لأعضاء مجلس النقابة وسط وجود عدد من قوات الأمن.

ويلفت التقرير إلى أن الاعتداء على الحق في السلامة الشخصية جاء متساوياً مع الاعتداء على الحق في حرية الرأي والتعبير والإعلام، ما يشير إلى الاستخدام المفرط للقوة تجاه الصحفيين.

ومن المسائل التي تشكل خطراً كبيراً على حرية التعبير والإعلام في مصر ما وافقت عليه لجنة الاقتراحات والشكاوى بمجلس النواب المصري خلال اجتماعها في العاشر من مايو على اقتراح مشروع قانون بشأن مكافحة الجريمة الإلكترونية، المقدم من ضابط الاستخبارات الحربية السابق، البرلماني تامر الشهاوي، وإحالته إلى لجنة مشتركة من لجنتي الشؤون التشريعية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث يشرع القانون حال المصادقة عليه الحبس المؤبد وتصل عقوبته إلى الإعدام لمرتكبي "الجرائم الإلكترونية".

ويعتقد الباحثون أن الأجهزة الأمنية المصرية المكلفة بإنفاذ القانون تتحمل مسؤولية ما نسبته 32% من الانتهاكات، فيما تتحمل المؤسسات الحكومية مباشرة ما نسبته 10.6% من الانتهاكات، والسلطات القضائية 17%، ويبقى على الدولة تحمل مسؤولية ما مجموعه 35% من الانتهاكات التي أفلت مرتكبيها من العقاب.

ووثق التقرير 94 انتهاكاً وقعت في 36 حالة، منها 21 حالة فردية و15 حالة جماعية، وتعرض لها 36 صحفياً وصحفية ومؤسستين إعلاميتين.

ولاحظ الباحثون في "سند" استمرار ارتفاع عدد الحالات التي كانت ورائها المؤسسات القضائية في 11 حالة، بينما مارست الأجهزة الأمنية انتهاكات في 14 حالة، ومؤسسات ودوائر الدولة في 6 حالات، ثم مواطنون عاديون أو "البلطجية" في 3 حالات، مجلس النواب حالتين، مؤسسات إعلامية حالة واحدة، وأندية رياضية حالة واحدة؛ كالتالي:

حظر النشر في القضية المعروفة بـ "يوم الأرض"

بتاريخ 2016/5/1 أصدرت محكمة شمال الجيزة قرارا بحظر النشر في القضية المعروفة بـ "يوم الأرض" أو 25 إبريل، والتي تم فيها حبس 107 متهما تم تخفيف الحكم على معظمهم لاحقا بغرامات باهظة.

تداعيات اقتحام نقابة الصحفيين من 1 ولغاية 4 مايو 2016

بتاريخ 2016/5/1 قامت الأجهزة الأمنية باقتحام مقر نقابة الصحفيين الواقع في منطقة وسط البلد بالقاهرة، الأمر الذي وصفته العديد من وسائل الإعلام المحلية والأجنبية بأنه عمل غير مسبوق حيث لم تتعرض النقابة لحادث مماثل طوال تاريخها.





وقامت قوات أمنية باقتحام مقر النقابة من أجل إلقاء القبض على رئيس تحرير موقع بوابة يناير الإلكتروني "عمرو بدر" والمحرر في نفس الموقع "محمود السقا"، واللذين كانا قد قاما بالإعتصام داخل النقابة احتجاجا على قيام القوات الأمنية باقتحام منزليهما وصدور قرار ضبط وإحضار لهما على خلفية اتهامهما بالتحريض على التظاهر ضد اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية.

وجرت عملية الإقتحام في تمام الساعة العاشرة مساء بعد أن تمت محاصرة مقر النقابة لمنع وصول مجموعة من العمال إليها لتنظيم وقفة إحتجاجية لهم دعت إليها النقابات العمالية والمهنية المستقلة، ودخل قرابة الثلاثين من عناصر الأمن إلى مبنى النقابة، وعندما علمت العناصر بوجود كل من السقا وبدر في طرف مدخل النقابة، توجهوا إليهما وإقتادوهما بطريقة غير لائقة.

من جهته أفاد نقيب الصحفيين المصريين "يحيى القلاش" لوسائل الإعلام أن "دخول العناصر الأمنية إلى مقر النقابة جرى دون إخطارها بذلك"، مضيفاً أن الصحفيين السقا وبدر لجأوا إلى النقابة ليس بهدف الإختباء والهروب، حيث كان من المنوي أن يتم اتخاذ الإجراءات القانونية مع النيابة العامة بهدف تسليمهم بطريقة تليق بهم، وأن النقابة تحترم القانون".

وأشار القلاش إلى أن وزارة الداخلية لم تطبق آلية تفتيش النقابة باعتبارها مؤسسة مجتمع مدني.

وفي اليوم التالي من الواقعة قامت وزارة الداخلية بإصدار بيان بشأن اقتحام مقر نقابة الصحفيين أوضحت فيه حيثيات الواقعة، وزعمت في بيانها بأن العناصر الأمنية التي دخلت مبنى النقابة لم يتعدى عددها الخمسة أشخاص، وأن بدر والسقا قاما بتسليم نفسيهما لهم.

وفي 3 مايو أصدرت النيابة العامة قرارا بحظر النشر في التحقيقات التي تجري بمعرفة النيابة، في قضية اقتحام الشرطة نقابة الصحفيين واعتقال الصحفيين عمرو بدر ومحمود السقا، وشمل الحظر جميع وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، والصحف والمجلات القومية والحزبية اليومية والأسبوعية، المحلية والأجنبية وغيرها من النشرات أيا كانت، وكذلك المواقع الإلكترونية لحين انتهاء التحقيقات، عدا البيانات التي تصدر من مكتب النائب العام بشأنها.

وأوضحت النيابة العامة في بيانها أن إلقاء القبض على المتهمين كان بناء على قرار صادر من النيابة العامة، وبالتالي فإن مبنى النقابة لا يقف عائقاً في إنفاذ القانون، وأن هذا الأمر أباحه الدستور والقانون في حالات المساكن الخاصة التي تفوق حرمتها حرمة أي مكان آخر ـ حسب نص البيان ـ.

وقالت أن التحقيقات أظهرت أن الصحفيين المتهمين قد اتفقا مع نقيب الصحفيين من أجل أن يتوسط لهما لدى سلطات التحقيق بهدف إلغاء قرار ضبطهما وإحضارهما، واعتبرت النيابة فكرة سماح نقيب الصحفيين للمتهمين بالإعتصام داخل المبنى أمر يعاقب عليه القانون أيضا، وتحت ذريعة عد الفهم المغلوط لهذه الأحداث كلها أمرت النيابة العامة بحظر نشر وقائع حادثة إعتقال الصحفيين في مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمعروءة والمرئية.





يذكر أن نيابة شبرا الخيمة قررت حبس كل من السقا وبدر 15 يوماً على ذمة التحقيقات، حيث تم توجيه تهمة نشر الأخبار الكاذبة والتحريض على قلب نظام الحكم وتغييره، وفي 2016/5/14 قررت النيابة تجديد حبسهما 15 يوماً على ذمة التحقيق.

ولاقت الواقعة ردود فعل دولية؛ حيث دانت مديرة مكتب الشرق الأوسط في منظمة مراسلون بلا حدود "ألكسندرا الخازن" في تصريح لها اقتحام مبنى نقابة الصحفيين المصريين بقولها "إننا ندين بشدة اقتحام مقر نقابة الصحفيين، إذ نطالب السلطات بالتدخل للإفراج فوراً عن الصحفيين وإسقاط التهم الموجهة إليهما"، مضيفة أن "الصحفيين لا مكان لهم في السجون، ولا سيما إذا كانوا محتجزين بسبب انتقادهم للنظام لا غير".

وفي 2016/5/4 عقد مجلس نقابة الصحفيين اجتماعاً لأعضاء الجمعية العمومية للنقابة لمتابعة آخر تطورات واقعة الإقتحام، وقد قامت القوات الأمنية بمحاصرة النقابة يوم الاجتماع ومنعت كل من هو ليس منتسب إليها من الدخول، شاملة بذلك جميع المتضامنين من تيارات وأحزاب اجتماعية وسياسية، كما منع موظفي النقابة الإداريين من الدخول بالإضافة إلى الصحفيين والمصورين غير النقابيين.

وخرج الاجتماع بعدد من القرارات المفضية إلى مطالبة رئاسة الجمهورية بالاعتذار، والمطالبة بإقالة وزير الداخلية، بالإضافة إلى عدم ذكر إسمه ومقاطعة أخبار وزارة الداخلية ونشر صورته "نيجتيف" على جميع الصحف والمواقع الإلكترونية، ورفض حظر النشر في قضية إلقاء القبض على الصحفيين السقا وبدر، وأخيرا المطالبة بالإفراج عن جميع الصحفيين المعتقلين بقضايا نشر.

وتعرض العديد من الصحفيين والمصورين الذين تواجدوا في محيط مبنى النقابة يوم الاجتماع في الرابع من مايو لإنتهاكات واعتداءات واسعة النطاق وممنهجة، قامت بها مجموعات من المواطنين الذين يطلقون على أنفسهم "المواطنين الشرفاء"، وذلك أثناء تغطيتهم لإجتماع الجمعية العمومية بالإضافة إلى تغطية حالة التضامن مع نقابتهم على خلفية اقتحامها.

وأفاد الإعلامي في صحيفة الأهرام ويكيلي خالد داود لوسائل إعلامية: "أنه لا يوجد أسوأ من منظر ما يسمون أنفسهم بالمواطنين الشرفاء وهم يعتدون على الصحفيين بالضرب والشتم والحركات المسيئة ورمي الزجاجات تحت أنظار القوات الامنية، وأشار أن وزارة الداخلية تسعى إلى توجيه الرأي العام ضد الصحفيين وقضيتهم، وأنه لامبرر للحصار الأمني المفروض على محيط النقابة بعدف منع الصحفيين من الوصول إليها، وأكد أخيرا أن الصحفيين متمسكين حتى النهاية بحق حرية التعبير وبالتزامهم بجميع الوسائل السلمية في ذلك".

ووثق الباحثون في شبكة "سند" 29 انتهاكاً تعرض لها 9 صحفيين يوم 2016/5/4، حيث تعرض الصحفيون لانتهاكات ممن عرفوا ب"البلطجية" إلى جانب انتهاكات تتحمل مسؤوليتها الأجهزة الأمنية؛ كالتالى:







قام مجموعة ممن يعرفون "بالبلطجية" بالإعتداء بالضرب على الصحفي في موقع مصراوي الإلكتروني "فريد قطب" والذي أفاد لمصادر حقوقية أنه تم تكليفه بتغطية وقائع الجمعية العمومية، وأنه خلال محاولته للدخول إلى مقر النقابة تفاجأ بمجموعة من البلطجية يعترضون طريقه، فعندما عرفوا أنه صحفي قام أحدهم بصفعه على وجهه قبل أن ينهال الآخرون عليه وبالضرب والشتائم، على حد تعبيره.

وأشار القطب أن أحد المواطنين حاول أن يخلصه من بين أيدي المعتدين في الوقت الذي اكتفت فيه القوات الأمنية بمشاهدة الاعتداء عليه دون أن تتدخل لحمايته، وأنه حاول أكثر من مرة ـ بعد الإعتداء عليه ـ أن يدخل إلى مقر النقابة إلا أن محاولاته باءت بالفشل.

- قامت مجموعة ممن يعرفون بـ"البلطجية" بالإعتداء بالضرب والشتم على الصحفي والمصور في جريدة الفجر "مؤمن شبيطة" بعد أن قامت القوات الأمنية بمنعه من تجاوز الحاجز الأمني المفروض على محيط النقابة لأنه لا يحمل بطاقة النقابة، حيث كان شبيطة يسعى إلى تغطية اجتماع الجمعية العمومية للصحفيين، وأثناء تفاوضه مع ضابط الأمن وتجمع عدد من الصحفيين، قام البلطجية بالإعتداء عليه بالضرب ووجهوا له الشتائم.
- تعرضت الصحفية في مجلة روز اليوسف "هاجر عثمان" للإعتداء من قبل "البلطجية" الذين دخلت معهم بمشادة كلامية في بادئ الأمر عند أحد الحواجز الأمنية المحيطة بالنقابة عندما حاولوا على إجبارها بالمرور من بينهم لدخول الحاجز المؤدي إلى مقر النقابة، إلا أنها رفضت ذلك، وعند محاولاتها عبور الحاجز من جهة أخرى هددها أحد الموجودين أن تصمت وإلا سيقوم بضربها على وجهها بالإضافة إلى مجموعة من الألفاظ النابية التي تم توجيهها إليها من قبل بقية المعتدين، وبعد ذلك قامت مجموعة من النساء بالاعتداء عليها بالضرب مما تسبب لها بالعديد من الكدمات.

وقامت الشرطة النسائية بتخليص الصحفية العثمان من بين أيدي المعتدين والانتقال بها عبر الحاجز وتهدأتها، فيما أشارت العثمان أن كل ذلك حصل أمام أعين رجال الأمن وأن المعتدين كانوا يتكلمون مع عناصر الشرطة، وأن الذين اعتدوا عليها كانوا يعلمون ما يفعلونه بمعنى أنهم كانوا يقومون بضربها محاولين قدر المستطاع عدم التسبب لها بكدمات.

وكتبت العثمان على صفحتها على موقع التواصل الإجتماعي (فيسبوك): "كل اللي حصل اني أكلت علقة كويسة من الستات أنا وداخلة لنقابتي، ولمجرد اني رفضت أعدي وسط اتنبن من البلطجية الرجالة اللي واقفين وعايزين يجبروني أعدي وسطهم عشان أوصل للحاجز الأمنى ومنه أمر لجوة، وانا زعقت وبقول للراجل اللي واقف ايه البلطجة دي، لقيته بيشتم فيا وبيقولي (ايه يابت .. اسكتي بدل ما اديكي على وشك!!)، وطبعا شتائم حقيرة بالأم والأب كده، بعد كده تبع الأمر هجوم من ستات كده من عينة "خالتي فرنسا" نزلوا فيا ضرب، وكل دة والضباط واقفين على بعد خطوات بعد الحاجز، وانا باصة في عيون الضباط وبقولهم برافو سايبنهم يضربوني كده عادي وانتم واقفين،





شوية كده ولقيت ضابطة الشرطة النسائية شدتني من وسطهم، وبتقولي معلش خلاص، حقيقي موقف مهين والضرب وجعني بجد، الستات جامدين جدا".

- قام أحد ضباط الشرطة بكسر كاميرا المصور بموقع النبأ الإلكتروني "حسن سند" أثناء قيامه بتغطية الإعتداءات البدنية واللفظية التي وقعت على الصحفيين من قبل "البلطجية" المتجمهرين عند بوابة النقابة في شارع رمسيس.
- تعرض عضو مجلس نقابة الصحفيين والكاتب الصحفي بجريدة الأهرام ويكلي "خالد داوود" للضرب المبرح والشتم على يد عدد من البلطجية فور خروجه من مبنى النقابة، وأظهرت العديد من المقاطع المصورة التي تداولتها المواقع الإخبارية الإعتداء على الداوود بالضرب والشتم، مما أدى إلى إصابته بالكدمات في مختلف أنحاء جسده التي تظهر بوضوح في الصور التي نشرت في أعقاب الحادثة بالإضافة إلى تمزيق ملابسه، وبعد عدة محاولات لتخليصه انتهى الأمر بسحب الداوود من قبل عنصري أمن كانا متواجدين في المكان وتهريبه في سيارة أجرة، وكتب الداوود على صفحته على موقع التواصل الإجتماعي (الفيسبوك): "تم الاعتداء على بالضرب المبرح والشتائم أثناء خروجي من نقابة الصحفيين من قبل مؤيدي الرئيس عبدالفتاح السيسي المتجمعين في شارع رمسيس منذ الصباح الباكر، ولولا تدخل اثنين من ضباط الأمن المركزي اللذان احتضناني حتى شارع موقع شارع مؤليو وقاما بوضعي في سيارة تاكسي لكان قد تم الفتك بي .. أنا بخير سوى بعض الكدمات واللكمات وتقطيع ملابسي، أشكركم جميعا على سؤالكم واهتمامكم".
- قامت مجموعة من "البلطجية" بالإعتداء على الصحفي في جريدة صوت الأمة "صابر عزت" بالضرب المبرح أمام مبنى نقابة الصحفيين، وأفاد عزت أن واقعة الإعتداء على الكاتب الصحفي خالد داوود من قبل البلطجية حصلت بعد اجتيازه أحد الحواجز الأمنية المحيط بالنقابة، حيث قام أحد الصحفيين بالصراخ للإشارة إلى أن الداوود يتعرض للضرب، فكان العزت أول الواصلين إلى مكان الإعتداء حيث وضع يده على رأسه من أجل تفادي الضربات إلا أنه تم الإلقاء بهما على الأرض والإعتداء البدني عليهما، مما تسبب له بالكدمات في مختلف نواحي جسمه بالإضافة إلى خلع بسيط بالكتف.
- قامت مجموعة من البلطجية بالاعتداء على الصحفية في جريدة الفجر "أسماء حسنين"، والتي أفادت أنها عندما علمت أن الكاتب الصحفي "خالد داوود" يتعرض للاعتداء، توجهت إلى مكان تواجده مع مجموعة من زملائها الذين حاولوا تخليصه من المعتدين بينما وقفت هي كي تصور الحادثة، فلاحظت توجه مجموعة من البلطجية فأسرعت بالتوجه باتجاه النقابة برفقة فتاة ليست بصحفية وعندما وصلا الحاجز الأمني تفاجأتا بمجموعة أخرى من البلطجية، مما اضطر رجال الأمن بالسماح لهما بالمرور من الحاجز، عندها قامت أحد عناصر الشرطة النسائية بسحب القتاة من رقبتها، مما دفع الحسنين بمحاولة الدفاع عنها، إلا أن مجموعة من البلطجية انهالوا عليها بالضرب وسط سيل من الشتائم، مما أدى بإصابتها بكدمات في مختلف نواحي جسمها، وظهرت الحسنين







في فيديو تم تداوله على المواقع الإخبارية بالإضافة إلى وسائل التواصل الإجتماعي وهي تبكى ويبدو على وجهها علامات الذعر والصدمة من جراء ما حصل.

- اعتدت قوات الأمن إلى جانب مدنيون على الصحفي بجريدة الفجر "أحمد سمير" بمحيط نقابة الصحفيين بالضرب أثناء توجهه لنقابة الصحفيين لتغطية إجتماع جمعيتها العمومية.
- اعتدى عدد من "المواطنين الشرفاء" الداعمين للأمن على الصحفي بالمصري اليوم وعضو مجلس نقابة الصحفيين "محمد أبو السعود" بالضرب أثناء محاولته الدخول الى نقابة الصحفيين وألقوه أرضا.

منع الصحفيين من تغطية محاكمة متظاهري ذكري تحرير سيناء

بتاريخ 2016/5/3 قامت القوات الأمنية المكلفة بتأمين محكمة عابدين، بمنع الصحفيين والمصورين من تغطية محاكمة 28 متهما من المتظاهرين بذكري تحرير سيناء.

اللجان النوعية بمجلس النواب تمنع تقرر منع الصحفيين من تغطية جلساتها

بتاريخ 4/2016/5 قررت اللجان النوعية بمجلس النواب منع الصحفيين والإعلاميين من تغطية جلساتها.

محكمة مصرية تحيل أوراق ثلاث صحفيين إلى مفتي الجمهورية

بتاريخ 2016/5/7 أصدرت محكمة مصرية حكما بإحالة أوراق ثلاثة صحفيين إلى مفتي الجمهورية لاستطلاع الرأي في إعدامهم بالقضية التي اشتهرت في الإعلام المصري باسم قضية "التخابر مع قطر"، مع تحديد جلسة الـ 18 من يونيو/ حزيران المقبل للنطق بالحكم عليهم وعلى متهمين آخرين في القضية، من بينهم الرئيس المعزول محمد مرسي، والصحفيون الثلاث هم الصحفيان في شبكة الجزيرة "إبراهيم هلال" و"علاء سبلان"، إضافة إلى الصحفية في شبكة رصد الإخبارية "أسماء محمد الخطيب" وقد حوكمت غيابياً.

وتعود أحداث قضية "التخابر مع قطر" إلى فترة حكم الرئيس مرسي حيث تتهم النيابة المتهمين بارتكاب جرائم "اختلاس تقارير صادرة عن جهازي المخابرات العامة والحربية، والقوات المسلحة، وقطاع الأمن الوطني بوزارة الداخلية، وهيئة الرقابة الإدارية، من بينها مستندات سرية تضمنت بيانات حول القوات المسلحة وأماكن تمركزها والسياسات العامة للدولة".

وقالت النيابة في تحقيقاتها إن "اختلاس التقارير كان بقصد تسليمها إلى جهاز المخابرات القطري وقناة الجزيرة الفضائية القطرية، وذلك بقصد الإضرار بمركز مصر الحربي والسياسي والدبلوماسي والاقتصادي وبمصالحها القومية".





وكانت النيابة قد أحالت المتهمين إلى الجنايات في أيلول 2014، وبدأت المحكمة النظر في أولى جلسات القضية في شباط 2015، واستمر النظر في القضية لأكثر من عام ووصل عدد الجلسات فيها إلى 93 جلسة، خصصت 34 منها لفحص الوثائق والمستندات.

الإعتداء على مراسلة "قناة دريم الفضائية" أثناء قيامها بإعداد تقرير عن أزمة نقابة الصحفيين بتاريخ 2016/5/7 قامت إحدى السيدات اللواتي ينتمين إلى ما عرف تسميته بـ"المواطنين الشرفاء" بالاعتداء على مراسلة برنامج العاشرة مساء الذي يعرض على قناة دريم الفضائية "شريهان الحسن" أثناء قيامها بإعداد تقرير عن أزمة النقابة.

وفي التفاصيل وأثناء قيام الحسن بإجراء المقابلات مع مجموعة من "المواطنين الشرفاء" الذين تجمعوا في محيط نقابة الصحفيين للتظاهر ضد الصحفيين وللتعبير عن تأييدهم لقرار وزارة الداخيلة بإقتحام النقابة، أخذت رأي سيدة من التجمع والتي قالت أنها "ستنتظر قليلا ومن بعدها ستنزل إلى الشارع لضرب الصحفيين"، فردت عليها الحسن مستوضحة "هل هذا تهديد؟"، فردت السيدة أنه "تهديد وأنها تهدد الحسن نفسها"، وبعدها قامت بدفعها وطاردتها في محيط التظاهرة، وقد ظهرت الواقعة في فيديو تداولته المواقع الإخبارية، والذي يظهر فيه السجال الذي دار بين السيدة والحسن بالإضافة إلى الإعتداء.

أهالى متهمين في إحدى القضايا يعتدون على صحفيين أثناء التغطية

بتاريخ 2016/5/7 قام أهالي عدد من المواطنين المتهمين في إحدى القضايا وفي حضور الشرطة بالاعتداء بالضرب والسب على ثلاثة صحفيين أثناء توادهم بهدف التغطية وهم الصحفي بجريدة الشروق "أحمد سعد"، الصحفية بموقع البوابة نيوز "مي محمد" والصحفية بجريدة الأخبار "إسلام دياب".

نائبة في البرلمان المصري تحرض على قتل الصحفيين في كلمة لها بالبرلمان

بتاريخ 2016/5/7 حرضت النائبة بالبرلمان نعمت قمر على ذبح الصحفيين حيث قالت في كلمة لها في البرلمان "الصحفيين عاوزين يتدبحوا"، فيما قام الصحفي محمد السويدى بتحرير بلاغ للنائب العام ضدها حمل رقم 6641 بالتحريض على القتل، بينما قرر المحررون البرلمانيون مقاطعة النائبة.

تأجيل محاكمة مراسل موقع "كرموز"

بتاريخ 2016/5/8 قررت محكمة جنايات الاسكندرية بتأجيل محاكمة مراسل موقع كرموز الإلكتروني "عبد الرحمن ياقوت" في القضية المتهم فيها بالمشاركة في حرق نقطة شرطة "فوزي معاذ" الواقعة غرب الإسكندرية إلى 5 أيلول سبتمبر المقبل.

وأفادت والدة الياقوت لمصادر حقوقية أن التأجيل جاء بناء على طلب المحامين الذين طلبوا التأجيل إلى حين حضور الشهود على الحادثة من رجال الأمن الوطني وسيدة كانت قد تواجدت في مكان الحادث وأصيبت بسببه، فقررت المحكمة الخامس من أيلول المقبل موعداً لانعقادها.



45



ويذكر أن الياقوت يواجه قضية أخرى يتهم فيها بالإنضمام إلى جماعة الإخوان المسلمين وقلب نظام الحكم والتظاهر وبحيازة مفرقعات، وأجلت إلى 20 أيلول سبتمبر المقبل.

يذكر أن القوات الأمنية ألقت القبض على الياقوت بتاريخ 2015/3/21 أثناء تغطيته لأحداث شغب في منطقة الهانوفيل غرب الإسكندرية.

أمن شركة مصر للغزل والنسيج يحتجز صحفيا ألمانيا لمدة 5 ساعات

بتاريخ 2016/5/10 قام أمن شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة الكبرى بحجز حرية الصحفي الألماني "برايان روهان" خمس ساعات، وذلك أثناء قيامه بالتقاط الصور لبعض المقاهي والعمال بشارع الإنتاج في مدينة المحلة، ضمن عمله الصحفي برفقة القيادي العمالي كمال الفيومي عضو اللجنة الشعبية لحماية الصناعة الوطنية، وذلك بدون إبداء أية أسباب على الرغم من اطلاع الأمن على المهوية الصحفية وتصريح الهيئة العامة للاستعلامات.

وأفادت عضو اللجنة الشعبية لحماية الصناعة الوطنية "هبة البحيري" لوسائل إعلامية أن أمن الشركة احتجزوا الصحفي والقيادي العمالي وسائقهما بدون إبداء أية أسباب على الرغم من اطلاعه على الهوية الصحفية وتصريح الهيئة العامة للاستعلامات.

وأشارت إلى أن روهان قبل إطلاق سراحه تم اقتياده إلى مجمع المحاكم بمدينة المحلة واستجوابه حول علاقته بالقيادي العمالي الفيومي وطبيعة عمله.

وكان الصحفي الألماني بصدد إجراء موضوع صحفي عن صناعة الغزل والنسيج في المحلة الكبرى والاحتجاجات العمالية المتزايدة منذ بداية 2016، بحسب اللجنة الشعبية لحماية الصناعة الوطنية.

تجديد حبس الصحفي في جريدة البديل "صبري أنور" 15 يوماً على ذمة التحقيقات بتاريخ 2016/5/10 قررت نيابة دمياط تجديد حبس الصحفي في جريدة البديل "صبري أنور" 15 يوم على ذمة التحقيق.

وأفاد محامي الأنور "أحمد طه" لمصادر حقوقية أن الجلسة تم عقدها في السجن وليس في النيابة، وذلك نظرا لوجود ترتيبات معينة لزيارة لجنة من وزارة الداخلية، ووصف وضع السجن الذي يحتجز فيه الأنور بالمخزي والمؤسف.

وأضاف طه أنه لم يتم السماح له بالاطلاع على ملف القضية أو حتى معرفة التهم الموجهة للأنور، وأنه لا يمتلك من أوراق القضية إلا رقمها الغداري والذي هو 543 لسنة 2016.





Phone: +962 -6- 5160820/5, Fax: +962 -6- 56027 Email: <u>info@cdfj.org</u> , Website: <u>www.cdfj.org</u>



وبتاريخ 2016/5/24 قررت نفس النيابة تجديد حبس الأنور 15 يوماً على ذمة التحقيق لمرة أخرى، على أن تكون الجلسة القادمة بتاريخ 7 حزيران/ يونيو.

وبعد هذه الجلسة، أفاد المحامي أحمد طه أن النيابة استمرت في عدم إطلاعه على أوراق القضية أو إعلامه بالتهم التي يحاكم الصحفي على خلفيتها، حيث أن الأنور يتم تجديد حبسه في كل مرة دون معرفة وتحديد التهم الموجهة إليه.

وأضاف طه أن هذه الجلسة هي الأولى التي تعقدها نيابة دمياط بمحكمة شطا، حيث جرى عقد جميع جلسات تجديد الأنور السابقة بمعسكر قوات الأمن المركزي، واصفا هذه الخطوة بالجيدة، كما وأشار إلى أن هذه المرة الأولى التي يرى فيها الأنور الشمس خلال اختفاؤه قسريا لأكثر من شهرين، وتمكن أيضا من رؤية عائلته التي سمح لها باللقاء به لدقائق معدودة، وأعلن طه عن الحالة الصحية المتدهورة لموكله، حيث أنه لم يتعرض لضوء الشمس لمدة شهرين، كما أنه فقد نصف وزنه الذي كان عليه قبل اعتقاله، وأوضح طه أن وكيل النيابة لم يسمح له بالجلوس مع موكله على انفراد لمعرفة أحواله داخل محبسه، وبالتالي لم يتمكن من معرفة مكان احتجازه طوال فترة اختفاؤه القسرى.

ويذكر أن الأنور كان قد اختفى قسريا بعد قيام الأجهزة الأمنية بمداهمة منزله الواقع في محافظة دمياط بتاريخ 19 آذار/ مارس الماضي ومن ثم اقتياده إلى جهة مجهولة، إلى أن قامت وزارة الداخلية بإصدار بيان ترد فيه على بلاغ نقابة الصحفيين للنائب العام بالإضافة لشكوى لوزير الداخلية، حيث بينت الوزارة أن الأنور تم إلقاء القبض عليه بناء على إذن من نيابة أمن الدولة.

تأجيل محاكمة المصور الصحفي "محمود أبو زيد" المعروف بـ"شوكان"

بتاريخ 2016/5/10 قررت محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطرة تأجيل محاكمة المصور الصحفي "محمود أبو زيد" المعروف باسم "شوكان" إلى جانب 739 متهما في القضية المعروفة إعلاميا بـ"فض إعتصام رابعة" إلى 17 أيار/ مايو، وذلك إلى حين إحضار النيابة العامة باقى الأدلة والثبوتات المتعلقة بالقضية.

وبتاريخ 2016/5/17 قضت نفس المحكمة بتأجيل محاكمة شوكان ـ إلى جانب المتهمين في القضية ـ إلى تاريخ 21 أيار/ مايو، وذلك لاستكمال إحضار الأدلة المتعلقة بالقضية، وفي هذه الجلسة أمرت هيئة المحكمة بعرض المتهمين على طبيب السجن.

وبتاريخ 2016/5/21 قامت نفس المحكمة بتأجيل محاكمة شوكان إلى جانب المتهمين بقضية فض اعتصام رابعة إلى تاريخ 2016/5/31، وفي هذه الجلسة استمع رئيس الجلسة لعدد من الإفادات لعدد من الدين كان من ضمنهم شوكان والذي قال للقاضي: "أنا مصور صحفي، ونزلت أغطى الأحداث من جانب قوات الأمن لمدة 30 دقيقة، وكان معانا مصورين واحد فرنسي وآخر







أمريكي ولكن تم إخلاء سبيليهما، فيما تم التحفظ على معدات التصوير الخاصة بي، ولم يتم تحريزها، وأنا لست طرف في أي معادلة سياسية والتصوير مش جريمة، واتحبست 1000 يوم".

وفي رده على سؤال القاضي حول إذا كان يمتلك تصريح بتصوير وقائع فض اعتصام رابعة أجاب شوكان: "الدعوة كانت عامة من خلال بيان وزارة الداخلية ودعوة للإعلام وكل منظمات المجتمع المدني، والتصوير كان متاحاً للجميع، ونزولي كان بجانب قوات الأمن وكنت معاهم عشان أحمي نفسى".

الإعتداء على مراسل موقع "أخبار الوطن" أثناء تغطيته مستجدات حريق ضخم نشب في منطقة الرويعي بميدان العتبة

بتاريخ 2016/5/10 قام ضابط أمني بالإعتداء على مراسل موقع اخبار الوطن الإلكتروني "محمد حامد" أثناء تغطيته لآخر مستجدات الحريق الضخم الذي نشب في منطقة الرويعي بميدان العتبة.

وأفاد الحامد لمصادر حقوقية أنه أثناء محاولته للتغطية قام ضابط أمن بتوقيفه وسؤاله عن سبب تواجده في المكان، فعندما أجابه أنه صحفي، قام الضابط بدفعه بقوة بعد أن سخر منه لأنه صحفي غير نقابي، وأمر عنصريين أمنيين بإخراجه من محيط المكان وقال "مشفهوش في المنطقة كلها".

تأجيل محاكمة الصحفي "عبد الله شوشة" في القضية المعروفة إعلاميا بـ"الخلية العنقودية" بتاريخ 2016/5/10 قررت محكمة الجنايات بمجمع محاكم الإسماعيلية تأجيل محاكمة مراسل قناة أمجاد الفضائية "عبد الله شوشة"، في القضية المعروفة إعلاميا بـ"الخلية العنقودية"، والتي تحمل رقم 4277 جنايات ثاني لسنة 2014، إلى جلسة 7 يونيو المقبل، وذلك لحين استكمال التحقيقات وسماع باقي الشهود.

حرمان الصحفي "يوسف شعبان" من العلاج نتيجة صعوبات صحية داخل محبسه بتاريخ 2016/5/11 شكا الصحفي بموقع البداية "يوسف شعبان" والصادر ضده حكم بالحبس عام و3 شهور في القضية المعروفة إعلاميا باسم قضية "قسم الرمل" من صعوبات صحية داخل محبسه، وعدم إجراء أية فحوصات أوتحاليل طبية له، وتعنت إدارة السجن في نقله للمستشفى بعد الأحداث الأخيرة التي شهدتها نقابة الصحفيين، وانشغال مجلس نقابتها بالأزمة مع وزارة الداخلية بينما أمضى عاما كاملا على حبسه في زنزانة انفرادية.

وفي نفس اليوم؛ رفضت محكمة استئناف الرمل بالإسكندرية المنعقدة بمجمع المحاكم الطلب المقدم من دفاع الصحفي شعبان لوقف تنفيذ الحكم الصادر ضده بالحبس عام و3 شهور.

إدارة سجن "برج العرب" ترفض طلب المصور "كريم مصطفى" للعلاج من أمراض مزمنة بتاريخ 2016/5/14 شكا المصور "كريم مصطفى" والقابع في سجن برج العرب منذ أكثر من ألف يوم حبسا احتياطيا من غياب الرعاية الصحية ما أصابه بالعديد من الأمراض المزمنة، وذلك في رسالة نشرتها وسائل الإعلام المحلية، حيث قال أنه رغم تقديمه تقارير طبية للنيابة منذ أكثر من





سنة للخروج للعلاج في مستشفى خارج السجن لعمل تحاليل خاصة بالكبد إلا أن طلبه قوبل بالتجاهل.

منع الصحفيين من تغطية محاكمة "تظاهر اتفاقية ترسيم الحدود"

بتاريخ 2016/5/14 منعت الأجهزة الأمنية الصحفيين من تغطية محاكمة النطق بالحكم على 51 شابا متهما بالتظاهر في 25 إبريل بمنطقة وسط القاهرة احتجاجا على اتفاقية تعيين الحدود بين مصر والسعودية، وذلك بناء على تعليمات رئيس محكمة جنح قصر النيل.

استئناف الحكم بحبس المصور الصحفي "علي عابدين" عامين لاتهامه بالتظاهر في "25 أبريل" بتاريخ 2016/5/14 قضت محكمة عابدين بحبس مصور جريدة الفجر "علي عابدين" عامان مع الشغل والنفاذ في القضية رقم 6480 لسنة 2016 جنح قصر النيل.

وكانت قوات الأمن قد اعتقات عابدين أثناء تواجده بميدان المساحة بحي الدقي يوم 25 أبريل لتغطية تظاهرة "مصر مش للبيع" الرافضة لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية.

ووجهت النيابة لعابدين عدة اتهامات من بينها "التحريض على النظاهر ضد الدولة" عقب الإعلان عن ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، و"نشر أخبار كاذبة ومعلومات مغلوطة حول تنازل القيادة السياسية عن الأراضي المصرية"، وكذلك "الشروع في ترديد هتافات ضد الدولة وتعطيل الطريق العام".

وبتاريخ 2016/5/21 استؤنف الحكم الصادر بحبس عابدين، وقررت نفس المحكمة تأجيل محاكمته إلى جانب 32 متهما آخرين في نفس القضية المعروفة إعلاميا بـ"معتقلي يوم 25 أبريل"، وذلك بعد تقدم دفاع المتهمين بالإستئناف على الحكم الصادر بحقهم إلى 4 حزيران/ يونيو المقبل، حيث تقدم دفاع العابدين بطلب لهيئة المحكمة بوقف إنفاذ حكم السجن لسنتين لحين النظر بالإستئناف المقدم.

وبتاريخ 2016/5/24 رفضت إدارة سجن 15 مايو المركزي لوالد عابدين من زيارته إلا بإذن من النائب العام، ومنعت إدارة السجن أهله من تقديم الطعام له، فيما يعاني عابدين طبقا لشهادات ذويه من حالة ضعف وهزال.

وكانت قوات الأمن قد ألقت القبض على العابدين أثناء قيامه بتغطية المظاهرات التي خرجت في منطقة وسط البلد بالقاهرة إحياءا لذكرى تحرير سيناء واحتجاجا على اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والمملكة العربية السعودية، ووجهت النيابة العامة إليه تهمة نشر أخبار كاذبة ومعلومات مغلوطة حول تنازل القيادة السياسية عن أراضي مصرية، وتعطيل الطريق العام، والتظاهر ضد الدولة.

الأمن يمنع صحفيين من تغطية آثار الحريق الهائل في منطقة الرويعي وسط القاهرة







بتاريخ 2016/5/16 منعت قوات الأمن بمنطقة الرويعي وسط القاهرة مراسلة جريدة المصريون "حنان حمدتو" من دخول المنطقة لإجراء حوار مع صاحب الشقة التي لم تلتهمها النيران خلال الحريق الهائل الذي شب بالعقارات والمحلات في المنطقة، كما منعت طاقم عمل "قناة دريم الفضاتية" من تصوير الحريق وإجراء الحوارات مع المتضررين.

القوات الأمنية تمنع مراسلة موقع "المصريون" من تصوير عملية إغلاق محيط نقابة الصحفيين بتاريخ 2016/5/18 قامت القوات الأمنية بمنع الصحفية بموقع المصريون الإلكتروني "حنان حمدتو" من تغطية عملية إغلاق قوات الشرطة لمحيط نقابة الصحفيين باستخدام الحواجز الحديدية.

وأفادت حمدتو لمصادر حقوقية أنها تمكنت من الوصول إلى مكان مجاور للحواجز الحديدية بهدف التقاط صورة عن قرب، إلا أنها تفاجأت بعنصري أمن يوقفانها ويمنعانها من التصوير، مشيرة إلى أن أحدهم قام بمسح الصور التي قامت بالتقاطها من على الكاميرا الخاصة بها، كما قام بتقتيش التابلت الذي كان معها للتأكد من عدم وجود صور قامت بأخذها، كما قال لها العنصر الأمني "أنتى جاية هنا تصوري عملية التأمين امسحي الصورة ومتجيش هنا تاني"، مما دفعها إلى العود إلى مبنى النقابة.

وجاءت عملية الإغلاق على خلفية الاجتماع الذي دعت إليه الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين للتباحث في آخر التطورات بين النقابة ووزارة الداخلية فيما يخص اقتحام النقابة مطلع أيار الماضي.

حرمان الصحفي المعتقل في سجن العرب "مصعب حامد" من العلاج

بتاريخ 2016/5/18 شكا مراسل مصر 25 "مصعب حامد" المعتقل بسجن برج العرب، من رفض طبيب السجن إجراء عمليه حشو لضرسه الملتهب منذ شهرين، حيث أخبره الطبيب أن السجن لا يوجد به حشو، ولكن يوجد به خلع فقط، وأنه لو أصر على حشو ضرسه فعليه الانتظار أربعة أشهر أخرى، فيما رفضت إدارة السجن تحويله إلى المستشفى.

منع مصور موقع "البوابة نيوز" من تغطية حملة إزالة

بتاريخ 2016/5/18 قام أحد المهندسين بمنع المصور بموقع البوابة نيوز "سامح خطاب" من تصوير حملة إزالة نفذها حي المقطم في شارع 9 بدائرة القسم، حيث استولى المهندس على كاميرا المصور ما دعا الأخير لتحرير محضر شرطة ضده يحمل رقم 4689 جنح المقطم.

الحرس الخاص بوزيرة الاستثمار يمنع الصحفيين من الحصول على تصريحات من الوزيرة في الحفل السنوى للجمعية المصرية للأوراق المالية

بتاريخ 2016/5/18 منع الحرس الخاص بوزيرة الاستثمار الصحفيين من التواصل مع الوزيرة والحصول على أي تصريحات خاصة منها خلال الحفل السنوي للجمعية المصرية للأوراق المالية بفندق الفورسيزون.

منع الصحفيين من تغطية جلسة محاكمة 14 متهماً بالتجمهر





بتاريخ 2016/6/22 قامت هيئة محكمة جنايات الجيزة المنعقدة بمحكمة جنوب القاهرة من خلال الأجهزة الأمنية المكلفة بتأمينها بمنع الصحفيين والمصورين من تغطية وقائع جلسة محاكمة رجل الأعمال ورئيس مجلس إدارة صحيفة المصري اليوم "صلاح دياب" إلى جانب 13 شخصا آخر متهمين بالتجمهر.

منع مراسلة جريدة "المصريون" من تغطية حريق في إحدى مرافق مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون

بتاريخ 2016/5/22 قام عناصر من الأمن الإداري المكلف بتأمين بوابات مبنى اتحاد الإذاعة والتلفزيون بمنع مراسلة جريدة المصريون "حنان حمدتو" من الدخول إلى المبنى من أجل تغطية الحريق الذي نشب في كفتيريا المبنى نتيجة تماس كهربائي في إحدى المكيفات.

وأفادت حمدتو لمصدر حقوقي أن أفراد الأمن بقوا عند موقفهم بعدم السماح لها بالدخول، على الرغم من إظهارها لبطاقة الجريدة ولهويتها الشخصية، وأشارت إلى أن أحد أفراد الأمن قال لها "لا يحق لأي شخص الدخول إلى مبنى الإذاعة في أي حالة من الحالات باستثناء العاملين فيها، وأنه في حالة ضرورة تغطية الحريق فإن الصحفيين المتواجدين داخل المبنى أولى بذلك".

الصحفي "سامحي مصطفى" يعلن إضرابه عن الطعام احتجاجاً لمنعه من تلقي العلاج ومنع أسرته من الزيارة

بتاريخ 2016/5/22 دخل الصحفي بشبكة رصد "سامحي مصطفى" في إضراب عن الطعام بسبب قيام إدارة سجن العقرب بمنعه من تلقي العلاج، ومنع أسرته من زيارته منذ أكثر من شهرين.

وكانت محكمة جنايات القاهرة قد حكمت على سامحي بالحبس 25 عاما في القضية المعروفة إعلاميا بـ"غرفة عمليات رابعة" قبل أن تقوم محكمة النقض برفض الحكم وإعادته لدائرة جديدة.

منع مراسل صحيفة "لا كروا" الفرنسية من دخول الأراضي المصرية

بتاريخ 2016/5/23 منعت السلطات المصرية مراسل صحيفة "لا كروا" الفرنسية "ريمي بيغاغليو" من دخول الأراضي المصرية، حيث كان في زيارة إلى فرنسا، ومُنع من دخول مصر عند عودته عبر مطار القاهرة، وتم توقيفه مدة 30 ساعة في المطار، علماً بأنه صحافي مُسجّل لدى السلطات المصرية ويحمل تأشيرة دخول.

وأفاد مدير الصحيفة غيوم غوبير لوسائل إعلامية إن "ريمي بيغاغليو كان عائداً من عطلة في فرنسا حيث تم احتجازه في نقطة المراقبة في المطار". وأضاف: و"بعد قضاء ليلة في زنزانة، طرد بدون أي مبرر، في حين كانت جميع وثائقه قانونية".

ومع تدخل السفارة الفرنسية، لم يستطع الصحافي من دخول الأراضي المصرية وغادر من دون إعطائه أي أسباب لمنعه هذا.





ويذكر أن بيغاغليو كان قد كتب في إحدى تقاريره عن أزمة نقابة الصحفيين المصريين مع وزارة الداخلية على إثر إقتحام مبنى النقابة، الأمر الذي قد يكون سبب منعه من دخول مصر، حيث علق بيغاغليو في هذا السياق أنه "كتب تقارير صحفية من الممكن أنها لم تنل إعجاب السلطات المصرية كما فعلت باقي التقارير التي يكتبها المراسلين الأجانب".

تجديد حبس الصحفي "محمد البطاوي" 45 يوما على ذمة التحقيق

بتاريخ 2016/5/23 جددت محكمة جنايات القاهرة المنعقدة بأكاديمية الشرطة حبس الصحفي بجريدة أخبار اليوم "محمد البطاوي" لمدة 45 يوما على ذمة التحقيقات التي تجري معه في القضية رقم 503 حصر أمن دولة عليا.

وكانت قوات الأمن قد ألقت القبض على محمد البطاوي فجر 17 يونيو 2015 من منزله الكائن بمدينة طوخ.

منع تغطية جلسة الإستئناف على قرارات حبس الصحفيين "بدر" و"السقا" وآخرين

بتاريخ 2016/5/25 منعت هيئة محكمة شبرا الخيمة من خلال القوات الأمنية المكلفة بتأمينها الصحفيين من تغطية وقائع جلسة الإستئناف على قرارات الحبس الصادرة بحق رئيس تحرير موقع بوابة يناير الإلكتروني "عمرو بدر" والمحرر في نفس الموقع "محمود السقا" بالإضافة إلى محامين وحقوقيين.

وأفادت مراسلة جريدة المال "إيمان عوف" لمصادر حقوقية أن هيئة المحكمة لم تسمح للصحفيين من دخول المحكمة، بينما تم السماح لرئيس لجنة الحقوق والحريات في نقابة الصحفيين بالدخول إلى القاعة.

ويذكر أن المتهمين يواجهون تهماً عديدة أبرزها الدعوة للتظاهر والتحريض على قلب نظام الحكم ونشر أخبار كاذبة فيما يتعلق بجزيرتي تيران وصنافير.

منع تغطية افتتاح معرض "أهلاً رمضان" بعد دعوة الصحفيين للتغطية

بتاريخ 2016/5/25 منعت قوات الأمن الصحفيين من تغطية افتتاح رئيس الوزراء المصري لمعرض "أهلاً رمضان" والذي نظمته وزارة التموين والتجارة الداخلية، وذلك بالرغم من أن وزارة التموين أرسلت دعوات للصحفيين المعنيين بتغطية أخبارها لحضور الافتتاح، إلا أن الصحفيين فوجؤوا بالوزارة ترسل إليهم دعوة أخرى صباح اليوم ذاته تبلغهم بعدم التغطية.

منع نشر مقالة للدكتورة "نوال السعداوي" في صحيفة الأهرام

بتاريخ 2016/5/25 منعت صحيفة الأهرام نشر مقالة للدكتورة "نوال السعداوي"، والذي كان بعنوان "أتكون الطفلة ملحدة؟"، والذي كان مقرراً نشره في العدد اليومي من جريدة الأهرام القومية، باعتبار أنه يحرض على الإلحاد، وقد تعرض المقال الممنوع لنقد الأفكار الدينية والخطاب الديني.





نادي الزمالك يمنع طاقم قناتي "الحياة" و"أون تي في" من الدخول إلى ملعب بتروسبورت لتغطية وقائع مباراة بكرة القدم

بتاريخ 2016/5/26 منع مجلس إدارة نادي الزمالك لكرة القدم دخول طاقم قناتي "الحياة" و"أون تى في" إلى ملعب بتروسبورت الذي احتضن المباراة التي جمعت فريقي الزمالك وإنبي.

وكان مجلس إدارة النادي قد اتخذ قرارا في اليوم الذي سبق المباراة بعدم التعامل مع هذه القنوات.

توقيف نقيب الصحفيين المصريين وسكرتير عام النقابة ووكيلها وإخلاء سبيلهم بكفالة بتاريخ 2016/5/30 استدعت نيابة وسط القاهرة نقيب الصحفيين "يحيي قلاش" ووكيل النقابة "خالد البلشي" وسكرتير عام النقابة "جمال عبد الرحيم" لأخذ أقوالهم في بلاغ سبق لهم تقديمه حول واقعة إقتحام مقر نقابة الصحفيين يوم 1 مايو.

ووجهت النيابة لهم تهمة التستر على الصحفيين عمرو بدر ومحمود السقا اللذين لاذا بالنقابة بعد صدور قرار بضبطها بتهمة التظاهر وإشاعة أخبار كاذبة، وبعد تحقيقات استمرت أكثر من 16 ساعة تم احتجازهم مؤقتا في قسم شرطة قصر النيل حتى اليوم التالي بسبب إمتناعهم عن دفع الكفالة المالية التي قررتها النيابة.

وكان هذا الإحتجاز هو الأول من نوعه في تاريخ العمل النقابي لنقيب ووكيل وسكرتير عام نقابة الصحفيين، ولم يتم إخلاء سبيلهم سوى بعد أن تطوع آخرون بدفع الكفالة.

الرئيس المصري يطلب عدم السماح بتصوير أفلام عن المناطق العشوائية بتاريخ 2016/5/30 طالب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عدم السماح بتصوير أفلام عن المناطق العشوائية، بدعوى أنها تصدر فكرة سلبية عن سكان تلك المناطق وتضع فاصلا بين الشعب

اليمن التكرار نوع الانتهاك % NO الحق في السلامة الشخصية 40 14 1 الحق في الحرية والأمان الشخصي 37 13 2 الحق في التملك 8.6 3 3 الحقّ في حرية الرأي والتعبير والإعلام 2.8 1 4 الحق في الحياة 5 2.8 1 الحق في الخصوصية 1 2.8 6 الحق في معاملة غير تمييزية 1 7 2.8 الحق في عدم الخضوع التعذيب أو لغيره من 1 8 2.8 ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللا



وبعضه



		إنسانية أو المهينة	
%100	35	المجموع	

تابعت شبكة "سند" إعلان الإضراب المفتوح عن الطعام الذي أطلقه صحفيون مختطفون لدى "جماعة الحوثي" في سجن الثورة الاحتياطي (هبرة) بأمانة العاصمة ابتداءا من صباح التاسع من مايو والذي تزامن مع مرور أحد عشر شهرا على اختطافهم.

وقد أبلغ أهالي الصحفيين المختطفين وهم عبدالخالق عمران، توفيق المنصوري، حسن عناب، أكرم الوليدي، عصام بلغيث، حارث حميد، هيثم الشهاب، هشام اليوسفي، هشام طرموم وصلاح القاعدي أن أبناءهم يعلنون إضرابهم عن الطعام.

ويشير الباحثون في شبكة "سند" إلى أن جماعة "الحوثي" تتحمل كامل المسؤولية عن تدهور الحالة الصحية للصحفيين المختطفين نتيجة إضرابهم عن الطعام أو أي أذى نفسي أو جسدي يلحق بهم، خاصة وأنهم جميعهم يحتاجون للعلاج الذي حرمتهم الجماعة منه، وذلك طبقاً لما هو منصوص عليها في كل من اتفاقيات جنيف والقرار رقم 2222 الذي صدر العام الماضي عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي تطور لاحق وبعد الإعلان عن الإضراب، أقدمت جماعة "الحوثي" على إخفاء الصحفيين العشرة المضربين مجدداً، ونقلتهم إلى مكان مجهول.

ووثق التقرير 35 انتهاكا في اليمن وقعت ضمن 6 حالات واحدة منها فقط جماعية والبقية حالات فردية تعرض لها 14 صحفي ومؤسستان إعلاميتان، حالة واحدة منها وقعت أثناء التغطيات الميدانية وقيدت تحت بند مجهولة المصدر، فيما ارتكبت جماعة الحوثي انتهاكات في حالة جماعية واحدة، مؤسسات ودوائر حكومية في حالة واحدة، الأجهزة الأمينة في حالة واحدة، وتنظيمات مسلحة في حالتين منفصلتين.

ويعتقد الباحثون في "سند" أن الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة اليمنية الشرعية تتحمل مسؤولية ما نسبته 17% من الانتهاكات الموثقة، كما تتحمل المؤسسات الحكومية الرسمية مسؤولية نحو 3% من الانتهاكات، فيما تتحمل جماعة الحوثي وتنظيمات مسلحة أخرى مسؤولية ما نسبته 77% من الانتهاكات؛ كالتالي:

التحريض على العاملين في الوكالة اليمنية للأنباء "سبأ" بمحافظة عدن بتاريخ 2016/5/6 تعرض العاملون في الوكالة اليمنية للانباء "سبأ" للتحريض من قبل شخص يدعى "صلاح البكري" ادعى أنه نائب مدير عام مكتب الثقافة في محافظة عدن.





وقام البكري بالتجهم على بعض الصحفيين وحراس مبنى وكالة "سبأ" الذين كانوا متواجدين خارجه بسبب انقطاع التيار الكهربائي، واتهمهم بالعمالة لما أسماهم "الإنقلابين الحوثيين" ـ على حد تعبيره ـ وطالبهم بمغادرة المحافظة إلى محافظة تعز الأنهم ليسوا جنوبيون.

وأوضح القائم بأعمال وكالة "سبأ" محمود صالح في شكوى قدمها إلى نقابة الصحفيين اليمنيين في الواقعة بأن البكري قام بتحريض مجموعة من شبان الحراك الجنوبي على القيام بالدخول إلى مبنى الوكالة، ورفع أعلام الجنوب اليمني عليه، وإنزال يافطة الوكالة، بذريعة أن الوكالة تابعة لجماعة الحوثي.

قوة عسكرية تقتحم مقر صحيفة "أخبار اليوم" في عدن بحجة التفتيش عن أسلحة

بتاريخ 2016/5/7 قامت قوة عسكرية محسوبة على الحراك الجنوبي مكونة من ستة طواقم ومدر عتين، بمداهمة مقر صحيفة "أخبار اليوم" التابعة لمؤسسة الشموع للصحافة والإعلام والواقع في المنطقة الخضراء بمحافظة عدن، وذلك بحجة التقتيش عن أسلحة، وبالتوازي مع ذلك جرت مداهمة منزل رئيس مؤسسة الشموع "سيف الحاضري" مستخدمين الحجة نفسها.

وقامت العناصر المسلحة باحتجاز الحاضري وبقية الموظفين واقتيادهم إلى مكان تواجد الأطقم العسكرية، وحجزت هواتفهم النقالة، بالإضافة إلى مصادرة أسلحة الحراسة الخاصة بمقر الصحيفة، كما وتم اقتحام مطبعة الصحيفة، حيث قررت القوة العسكرية حرق عدد الصحيفة بعد طباعته داخل المطبعة، إلا أنها تراجعت عن قرارها بحرق عدد الصحيفة، وبعد انتهاء التفتيش، تبين عدم وجود أسلحة، وأمر قائد حملة المداهمة بإخلاء سبيل المحجوزين وتم إعادة الهواتف وأسلحة الحراسة إلى أصحابها.

يشار إلى أنه سبق وتم تفتيش مبنى المؤسسة للعثور على أسلحة، إلا أنه تبين عدم وجودها، حيث تعد هذه المرة الثانية التي يتم بها التفتيش بناء على محضر رسمي دون نتيجة.

وأصدرت صحيفة "أخبار اليوم" بياناً وصفت فيه مداهمة مقرها بـ"الإجراء القمعي"، كما أشارت إلى عمليات التحريض الموجهة ضد الصحيفة وذلك من خلال نشر صور مفبركة لأسلحة قالت الصحيفة أن لا علاقة لها بها، وهذا ما اعتبرته لا يقل خطورة عن فعل المداهمة.

وأكدت الصحيفة على أنها ستحجب بإرادتها الصدور، إلى حين أن يتم محاسبة المحرضين وإعادة الاعتبار إليها، موضحة أنها تحتفظ بحقها القانوني في مقاضاة من يقوم بالتحريض المستمر عليها، كما وطالبت الصحيفة في بيانها الجهات المعنية وعلى رأسها محافظ عدن ومدير أمنها بمحاسبة مقدمي البلاغات الكاذبة والمحرضين.

والجدير بالذكر أن صحيفة أخبار اليوم قد نقلت مقرها إلى محافظة عدن بعد ان قامت جماعة الحوثي بإقتحام مقرها بصنعاء في وقت سابق.





مسلحون يختطفون الصحفى عبدالكريم الشعباني

بتاريخ 2016/5/13 اختطف مسلحون مجهولون الصحفي في وكالة الأنباء اليمنية ـ سبأ "عبدالكريم الشعباتي" من أمام منزله الساعة العاشرة مساء، وقاموا بضربه بأعقاب بنادقهم وتوجيه السباب والشتائم، دون أن يعرف سبب خطفه، فيما أفرجوا عنه منتصف الليل في أحد الشوارع الخلفية لوزارة الصحة.

وأفاد الشعباني لوسائل إعلامية أن "مسلحين أرغموه على الصعود في سيارة هيلوكس من أمام منزله الساعة العاشرة مساء وقاموا بضربه باعقاب بنادقهم وتوجيه السباب والشتائم"، مضيفاً أنه عندما سألهم عن سبب اختطافه رفضوا الإجابة وقالوا له "أنت تعرف ماذا فعلت".

مجندون بالزي العسكري يعتدون على مراسل قناة بلقيس الإخبارية في المكلا "محمد اليزيدي" بتاريخ 2016/5/16 تعرض مراسل قناة بلقيس الإخبارية في مدينة المكلا "محمد اليزيدي" للمنع من التغطية والاعتداء اللفظي والتهديد بالإيذاء وحجز الحرية والمعاملة المهينة من قبل مجندين بزي عسكري في مستشفى ابن سيناء، وذلك أثناء قيامه بمهمة صحفية في المستشفى.

وأفادت قناة بلقيس الإخبارية في بيان لها بالواقعة أن مراسلها اليزيدي تعرض لمنع التغطية من قبل مجندين بزي عسكري داخل مستشفى ابن سيناء وهو يقوم بمهمة صحفية في المستشفى، حيث اعترضه مجندون وهددوه تحت قوة السلاح، وشتموه وعرضوه للإهانة بعد أن صادروا أدواته واحتجزوه لساعات.

اختفاء 10 صحفيين بصنعاء من أحد معتقلات الحوثيين

بتاريخ 2016/5/26 أعلنت أسر 10 صحفيين يمنيين مختطفين في أحد معتقلات ميليشيات الحوثي بصنعاء، اختفاءهم بشكل مفاجئ بعد 18 يوماً من إضرابهم عن الطعام نظراً لاستمرار اختطافهم وتعرضهم لمعاملة سيئة من قبل مسلحي الجماعة.

وأوضحت الأسر في بيان صادر عنهم "بينما ننتظر خبر إطلاق سراح أبنائنا الصحفيين المضربين عن الطعام منذ 18 يوماً على التوالي، تفاجأنا باختفائهم من سجن احتياطي بمنطقة هبرة بصنعاء الواقعة تحت سيطرة الحوثيين، ونقلهم إلى جهة مجهولة".

وأكدت الأسر أن "حالات الصحفيون المختطفون الصحية تستدعي نقلهم إلى المستشفى بشكل فوري".

وقال البيان "تدهورت الحالات الصحية لأبنائنا وزادت سوءاً، مع تفاقمها يوماً بعد يوم، فيما لا يزال الحوثيون مستمرين بتعذيبهم وتهديدهم ومنع الزيارة عنهم".

وكان الصحفيون قد بدأوا إضراباً مفتوحاً عن الطعام قبل 18 يوماً بعد حوالي عام من اختطافهم بصنعاء، والزج بهم بأحد سجون الحوثيين.





مقتل الصحفي "عبدالله عزيران" في شبوة شرقي اليمن

بتاريخ 2016/5/29 فقد مراسل موقع "مأرب برس" الإخباري "عبدالله عزيزان" حياته خلال تغطيته للمعارك التي دارت بين مسلحي الحوثي وقوات الجيش الوطني والمقاومة في منطقة بيحان بشبوة.

وأدانت المديرة العامة لليونسكو إيرينا يوكوفا مقتل عزيزان داعية كافة الأطراف في اليمن إلى تنفيذ التزاماتها القانونية المتمثلة بحماية الصحفيين كما هو منصوص عليها في كل من اتفاقيات جنيف والقرار رقم 2222 الذي صدر العام الماضي عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".